



# صناع التأمين من 40 دولة يجتمعون في شرم الشيخ لرسم خارطة الطريق لمستقبل القطاع

# راندڤو



عدد خاص

SHARM 2025  
**RENDEZVOUS**  
INSURERS FEDERATION OF EGYPT

يصدر بمناسبة انطلاق  
فعاليات ملتقى  
«**شرم راندڤو**»  
في نسخته السابعة  
خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر  
**2025**



علاء الزهيري

"GIG للتأمين مصر" تسعى  
إلى تحقيق 5 مليارات جنيه  
أقساطا بنهاية 2025



خالد عبد الصادق

«المهندس للتأمين» تحقق نموا  
قويا وتستهدف 1.5 مليار جنيه  
أقساطا بنهاية العام المالي



محمد مهران

"مصر للتأمين" حققت 44%  
نموا بالأقساط و4.5 مليار  
جنيهاً أرباحاً بنهاية 2024



محمد حسن فرغلي

«قناة السويس للتأمين»  
حققت 1.4 مليار جنيه  
أقساطاً في 9 أشهر



مصطفى أبو العزم

التحول الرقمي والتوسع في «متناهي  
الصغر» يقودان استراتيجية الجمعية  
المصرية للتأمين التعاوني حتى 2027



سامح أنس

"GIG حياة تكافل"  
تستهدف 2.1 مليار جنيه  
أقساطاً بنهاية العام



مصطفى صلاح

«المهندس لتأمينات الحياة»  
تتبنى استراتيجية شاملة للنمو  
المتوازن والتحول الرقمي

**فري لانسر أو بتبدي مشروعك؟**  
افتح حساب الشمول المالي الدولارى للنشاط الاقتصادى  
ببطاقتك الشخصية فقط وانجز كل معاملاتك

فتح الحساب  
ببطاقتك الشخصية

الرقم الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٠٠٠

لا تشارك  
بمعلوماتك الشخصية  
مع الغير

19623  
www.nbe.com.eg

**البنك الأهلي المصري**  
NATIONAL BANK OF EGYPT

**مصر للتأمين**  
MISR INSURANCE

**مفبش  
أسهل  
من كده**

أمن على عربيتك الزيرو  
من أبليكيشن مصر للتأمين

حمل الأبليكيشن

رقم التسجيل الضريبي 200-008-404  
تطبيق الشروط والأحكام  
الاعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢  
إحدى شركات صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية

19114

جريدة

عالم المال

أسبوعية - اقتصادية - شاملة  
تصدر عن مؤسسة "عالم المال"  
للصحافة والطباعة والنشر  
ش ٢٠٠ م

رئيس مجلس الإدارة والتحرير

أيسر الحامدي

رئيس التحرير

أشرف الحامدي

مشترف عام التحرير

محمد النجار

مساعدة رئيس التحرير للمحتوى الرقمي

د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذي

أرشد الحامدي

مدير التحرير

أسماء عبد الباري - هبة عبد الستار  
رشا يوسف - جمال الهواري  
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير

إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله  
منار مختار - فريدة صلاح الدين  
مي أبو المجد - أحمد رضوان  
هبة محسن - آية جمال  
محمد سلامة - زياد الحامدي

تصوير: كامل أمين الشعراوي

إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية

مدير تحرير

مي رفاعي

إشراف

مهنا الحامدي

إشراف الصفحات المتخصصة

عبلة السيد

الديسك المركزي

غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:

شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفني

هيثم السيد

يحيي مجدي

التجهيزات الفنية

أحمد سيد

الإدارة والتحرير

١ ميدان موسى جلال - المهندسين

ت: ٢٣٣٥٢١١٤ - ٢٣٣٥٢١١٤

٢٣٣٥٢١١٤ - ٢٣٣٥٢١١٤

٢٣٣٧٢٨٥٠ - ٢٣٣٧٢٨٥٠

فاكس: ٢٣٣٥٢١١٤

أرقام الاشتراكات

فاكس: ٢٥٨٠٦٤١٨

ت: ٢٥٨٠٦٤١٨ - ٢٥٨٠٦٤١٩

٢٥٨٠٦٤٢٠

التوزيع والاشتراكات

مؤسسة

أخبار اليوم

سجل الوفاء

معدود الراوي

دبابس فخري همام

لتعميق التصنيع المحلي ودعم الصادرات الصناعية..

بنكا الأهلي المصري و"CIB" يوقعان تمويلا مشتركا لمشروع "بيوردايف" لإنتاج المواد الكيماوية



في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط، بما يسهم في تعزيز موقع مصر في صناعة الكيماويات على السويين الإقليمي والدولي، ويمثل توجهاً ناجحاً للشركتين في القطاعين العام والخاص، وباتى في إطار استراتيجية الوزارة وشركائها التابعين لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ودعم الصناعة المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية عالمياً.

وتعظيم الصادرات وخفض فاتورة الاستيراد. وأوضح أن المشروع يعتبر أيضاً أحد المشروعات الاقتصادية المحورية التي تحقق التوطين الصناعي وتعزيز الوارد من العملة الأجنبية حيث من المقرر توجيه غالبية إنتاجه للتصدير، خاصة أن المواد الخام الرئيسية للمصنع يتم الحصول عليها من منشآت قائمة في مصر، وذلك تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ومن خلال ذلك محمد الترابي أن هذا التمويل يأتي تأكيداً على دور البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي - مصر سي آي بي (CIB) الريادي في دعم المشروعات الصناعية الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة أن مشروع "بيوردايف" يمثل نموذجاً متميزاً للتطوير الصناعي ويعتد على أحدث التقنيات العالمية الصديقة للبيئة، ويعكس هذا المشروع الدور الفعال لكل من البنك الأهلي المصري والشركاء في دعم المشروعات الصناعية الوطنية الكبرى. وأضاف الترابي أن هذا المشروع لا يساهم فقط في سد فجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، بل يفتح آفاقاً لإعادة التصدير ويعزز قدرة مصر على تنافسها في الأسواق الدولية، مما ينعكس إيجاباً على تدفقات العملة الأجنبية ويخلق فرص عمل نوعية مؤكداً على التزام البنك بمواصلة دعم القطاعات الإنتاجية الحيوية ومرافقة المستثمرين في حلهم نحو النمو والتوسع. وفي هذا الإطار، صرح عمرو الجنائبي، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي - مصر سي آي بي (CIB) أن تمويل مشروع بيوردايف يعكس الدور المحوري لكل من البنك التجاري الدولي - مصر سي آي بي والبنك الأهلي المصري في دعم الصناعة الوطنية وتعزيز الاستثمارات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري، وترسيخ مكانة البنك كشريك مالي واستراتيجي في كافة القطاعات الحيوية، وبمساهمتها في بناء بنية إنتاجية متطورة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي، وفق آفاق جديدة للتصدير والتوطين المستدام، في السوق المصري وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة.

تمويل طويل الأجل بقيمة 3 مليارات جنيه البنك الأهلي المصري يمول أورا ديفلوريز إيجيبت لمشروع سولانا ويست



أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع اتفاقية تمويل لشركة أورا ديفلوريز إيجيبت بقيمة تصل إلى ٣ مليارات جنيه مصري، للمساهمة في تمويل جزء من التكلفة الاستثمارية الخاصة بتطوير مشروع سولانا ويست، أحد أبرز مشروعات الشركة في غرب القاهرة. ويأتي هذا التعاون في إطار الشراكة المستمرة بين مؤسسات القطاع المصرفي والشركات العقارية الكبري لدعم التنمية العمرانية في مصر، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لإنشاء مجتمعات سكنية متكاملة توفر أسلوب حياة عصرياً. عقب التوقيع، صرح محمد الترابي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن التمويل يهدف إلى توفير التمويل اللازم لشركة أورا ديفلوريز إيجيبت لتسريع وتيرة الأعمال الإنشائية للمشروع، بما يساهم في دعم دور الدولة في التوسع العمراني، خاصة في المناطق والمدن الجديدة، مع توفير بيئة تحتية قوية وكافة التسهيلات التي يحتاجها قاطن تلك المناطق، بما يظل من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأكثر ازدهاراً. ويأتي ذلك حرص البنك الأهلي المصري على توفير التمويلات اللازمة للمشروعات في شتى المجالات الحيوية، ومنها دعم مشروعات القطاع الخاص العقاري، وبما ينعكس إيجاباً على معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيث يعد ترتيب هذا التمويل تأكيداً على نجاح البنك الأهلي المصري في القيام بدوره الرائد للمشاركة الفعالة في تلك المشروعات بما يساهم في أنشطة اقتصادية متكاملة، بما يساهم في توفير مزيد من فرص العمل، خاصة للشباب. من جانبه أعرب نجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة مجموعة أورا ديفلوريز عن إعترازه بالشراكة مع البنك الأهلي المصري، قائلاً: "تؤكد هذه الشراكة على الأهمية الحيوية للتعاون بين القطاع المصرفي والقطاع العقاري لضمان استمرارية التنمية العمرانية بالجدوى المطلوبة. نحن فخورون بهذه الثقة المتبادلة بين مؤسسات التمويل الوطنية وأورا ديفلوريز كطرف موثوق، في حيث يمثل تمويل مشروع سولانا ويست خطوة قوية ليس فقط نحو تحقيق رؤيتنا في تقديم مجتمعات متكاملة، بل ودعم خطط الدولة للتوسع العمراني غرب القاهرة وتحقيق نتائج إيجابية في السوق العقارية". ويعد مشروع سولانا ويست أكثر من مجرد مجتمع سكني، إذ يعد تعريف أسلوب العيشة الحديثة من خلال فكرة "Life in Contrasts" في قلب رابو الجديدة. يمتد المشروع على مساحة ٢١٦ فدانا ويضم وحدات بتصميمات عصريه ومساحات متنوعة تلبي مختلف الاحتياجات، ويتمتع المغدقة بموقع استراتيجي في غرب القاهرة على بعد دقائق من محطة مترو ويليوي وبيو ميدان جيهنة، مما يجعله وجهة مثالية للعيش المتكامل في منطقة تلتض بحاجيات.

محمد أبو السعود الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري: إطلاق مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية لتلبية احتياجات صغار المزارعين



استمراراً لدوره الوطني في دعم ومساندة صغار المزارعين، وتحقيقاً للدور التنموي للبنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الزراعية الشاملة، أكد محمد أبو السعود الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري أن الفترة المقبلة ستشهد الإعلان عن إطلاق مجموعة من الخدمات التمويلية والمصرفية لتلبية احتياجات صغار المزارعين وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وفق إجراءات بسيطة وميسرة، وتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض الزراعية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية ومساندة جهود الدولة في تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي وإسهامه في الاقتصاد القومي. وأشار إلى أن المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة تستهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، من بينها تمويل البنية والآلات الزراعية، وتمويل الشركات والجهات المتخصصة في إنتاج الشتلات والتقاوي الأعلية إنتاجية بالتعاون مع وزارة الزراعة وأجهزتها المتخصصة، وتشجيع الابتكار في الزراعة الحديثة، والتوسع في تمويل نظم الري الحديث والطاقة الشمسية بما ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة الإنتاجية للمحاصيل، بالإضافة إلى التوسع في برامج تمويل الزراعات التعاقدية، والترويج على دعم ومساندة الصغار الفلاح في منتجاتهم من خلال منصات تصديرية لفتح آفاق جديدة للمحاصيل الاستراتيجية المحلية في الأسواق الخارجية. وأوضح أبو السعود في تصريحات صحفية أن البنك الزراعي المصري، وفقاً لاستراتيجيته، سيظل الذراع التمويلية للقطاع الزراعي ويسبقني داعماً للمزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، من بينها تمويل البنية والآلات الزراعية، وتمويل الشركات والجهات المتخصصة في إنتاج الشتلات والتقاوي الأعلية إنتاجية بالتعاون مع وزارة الزراعة وأجهزتها المتخصصة، وتشجيع الابتكار في الزراعة الحديثة، والتوسع في تمويل نظم الري الحديث والطاقة الشمسية بما ينعكس على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة الإنتاجية للمحاصيل، بالإضافة إلى التوسع في برامج تمويل الزراعات التعاقدية، والترويج على دعم ومساندة الصغار الفلاح في منتجاتهم من خلال منصات تصديرية لفتح آفاق جديدة للمحاصيل الاستراتيجية المحلية في الأسواق الخارجية.

كتابين جديدين لرحمين زيادة استعداداً لمعرض القاهرة الدولي للكتاب 2026



في خطوة نحو إثراء الساحة الثقافية والفكرية بأعمال معاصرة تواكب تحديات العصر الرقمي والتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وقعت الإعلامية والكاتبة رحمين عامر عقدي نشر كتابين جديدين من المقرر طرحهما في معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٦ القادم. الكتاب الأول، بعنوان "مسرح الجريمة الإلكترونية"، وسيطرد الضوء على عالم الجرائم الرقمية وتهديدات الأمن السيبراني مع تناول الأساليب التي تستخدمها الهاكرز وجرمو الفضاء الإلكتروني لتخيل على الضحايا وارتكاب جرائمهم، كما أساليب المواجهة والتوعية المجتمعية. فضلاً عن معالجة فصل كامل عن جرائم التطورسوروصناع المحتوى، ومدى التأثير النفسي والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الفرد والمجتمع من جراء هذه الجرائم الرقمية لشبابنا السوشيال ميديا. يهدف هذا الكتاب إلى رفع الوعي المجتمعي والثقافة الرقمية في مواجهة مخاطر الإنترنت والتحديات والزيغ والافتراءات الإلكترونية. أما الكتاب الثاني فيحمل اسم "حكايات كوكب الأرض"، ويأتي استكمالاً لسلسلة كتب متخصصة في البات عالم المثيرين يكشف الكتاب بأسلوب قصصي تحليلي خابيا عالم التطورسوروصناع المحتوى على وسائل السوشيال ميديا، وتأثيراتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة والتي تستحق الدراسة والتأمل والفارعة بوسائل الإعلام التقليدية لها من تأثير مباشر وفعل على الأجيال الجديدة وصياغة القيم والمعايير المهنية والاجتماعية.

بنك مصر يفتتح "بنك مصر جيبوتي" لتعزيز تواجه في القارة الإفريقية

افتتح هشام عكااشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر رسمياً بنك مصر جيبوتي كأول كيان مصرفي تابع للبنك في منطقة شرق إفريقيا، وذلك بحضور دولة رئيس وزراء جمهورية جيبوتي عبد القادر كامل محمد، ومعالى السفير عبدالرحمن رافت سفير جمهورية مصر العربية في جيبوتي، محمد الترابي مدير الفرع الجديد في المنطقة، والوفد المرافق. وأكد معالي السفير أن بنك مصر جيبوتي سيمثل جسراً جديداً للتعاون المالي والاستثماري بين البلدين الشقيقين، لتعزيز حركة التجارة البينية وتسهيل تدفق الاستثمارات وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية والتنموية في جيبوتي ودعم اقتصادها الوطني. كما أعرب عن تطلعه إلى إضطلاع البنك بدور فاعل في دعم القطاع المصرفي الجيبوتي من خلال تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة وتطوير البات التمويل والشركات الصغيرة الحديثة بما يعزز الشمول المالي ودعم سياسات البنك المركزي الجيبوتي في تحقيق الاستقرار والنمو، حيث تأتي هذه الخطوة ضمن رؤية مصر الشاملة لتعزيز حضورها

تكون مركزاً مالياً ولوجستياً متكاملاً في شرق إفريقيا. وصرح معالي السفير عبدالرحمن رافت سفير جمهورية مصر العربية في جيبوتي أن الافتتاح الرسمي لبنك مصر جيبوتي يأتي هاماً شاملاً الزيادة التاريخية التي قام بها مجموعة الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٠٢٥، التي مثلت نقلة نوعية في مسير العلاقات بين البلدين الشقيقين، كما تضمن البيان المشترك الصادر عن الوزارة توجيه الرئيس المصري الجيبوتي من خلال تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة وتطوير البات التمويل والشركات الصغيرة الحديثة بما يعزز الشمول المالي ودعم سياسات البنك المركزي الجيبوتي في تحقيق الاستقرار والنمو، حيث تأتي هذه الخطوة ضمن رؤية مصر الشاملة لتعزيز حضورها

أول مرة في مصر.. بطاقات CIB Visa Business للشركات متاحة الآن عبر Apple Pay

بمسرة وفق أعلى معايير الصناعة ومهيأة لتخزين معلومات الدفع على جهازك بأمان كامل. ويمكن تفعيل خدمة Apple Pay من خلال جهاز iPhone عبر فتح تطبيق Wallet والضغط على إشارة "i"، ثم متابعة باقي الخطوات في كل مرة. وتتميز خدمة Apple Pay بأعلى درجات الخصوصية والأمان، حيث لا يتم تخزين أرقام البطاقات الفعلية على الجهاز أو على خدمات Apple، تعين رقم قديم لحساب الجهاز وتشفيره وتخزينه بشكل آمن في Secure Element، وهي شريحة معتمدة

مصممة وفق أعلى معايير الصناعة ومهيأة لتخزين معلومات الدفع على جهازك بأمان كامل. ويمكن تفعيل خدمة Apple Pay من خلال جهاز iPhone عبر فتح تطبيق Wallet والضغط على إشارة "i"، ثم متابعة باقي الخطوات في كل مرة. وتتميز خدمة Apple Pay بأعلى درجات الخصوصية والأمان، حيث لا يتم تخزين أرقام البطاقات الفعلية على الجهاز أو على خدمات Apple، تعين رقم قديم لحساب الجهاز وتشفيره وتخزينه بشكل آمن في Secure Element، وهي شريحة معتمدة

بنظيم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب المصرف المتحد يرمي الملتقى السنوي لمديري التدقيق الداخلي في المصارف

التدقيق على الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة. وفي البيان الصادر عن المصرف المتحد، أكد أن التطور السريع والمتلاحق في أدوات الذكاء الاصطناعي وآليات التحويل الرقمي يفرض على المصارف، وخاصة إدارات التدقيق الداخلي، أن تتبنى نهجاً استباقياً يعتمد على التقييم النجها، البيانات، ويؤمن المخاطر والتنبؤ بها، الأمر الذي يعزز من الشفافية ويوفو ثقة العملاء في المنظمة ككل. وأوضح البيان أن رعاية المصرف المتحد للفعاليات التثقي السنوي لمديري التدقيق الداخلي في المصارف في دورته الخامسة، تأتي بتأكيد مدى حرص المصرف على تقديم منظومة متكاملة من الحوكمة المؤسسية، وكذلك العمل على المؤسسات المصرفية المحلية والعربية على تعزيز قدرته القطاع على الحوكمة والتشريعات والأخلاقيات المهنية وفق معايير السلوك وأفضل الممارسات، وجودة

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للشركات والأفراد، عن غلق باب الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك، وفقاً للقيمة الاسمية للسهم بمسئلة كاملة من جميع المساهمين كل بنسبة مساهمتهم في رأس المال. وبلغت قيمة الزيادة ٤,٢ مليار جنيه مصري، ليصبح إجمالي رأس مال البنك المصرى المدفوع بعد الزيادة ٩,٩ مليار جنيه مصري، موزعة بنسبة ٥١٪ لمجموعة إف إف جى القابضة، و٢٥٪ لصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحويلات، و٢٤٪ لبنك الاستثمار القومي، مما يعكس استمرارية ثقة المساهمين في قدرات البنك وأفاق نموه على المدى الطويل. كما أن هذه الزيادة ستسهم في تعزيز الوضع المالي للبنك وتمكينه من تنفيذ خطته التوسعية

الخاص شركة كادينس للطاقات - وبين تحالف التجاري الدولي، اللذان يقدمان تمويلاً بقيمة ٢١,٨ مليار جنيه مصري، ما يمثل ٧٠,٦٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويهدف المشروع - الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٩ مليار دولار أمريكي - إلى إنتاج ١٠ آلاف طن من أقرص وحبوبات الكور (TCCA) والاف طن من حمض السيانوروك، والتي تستخدم في تطوير حمامات السباحة ومعالجة المياه ومعالجة الورق والنسوجات. كما يساهم المشروع في إنتاج ١٨ ألف طن من مادة كبريتات الامونيوم الإلامانية، والتي تعد سائداً زراعياً عالمياً الجوده، بما يدعم الإنتاج الزراعي الوطني.

وقد وقع العقد مع شركة بيوردايف، المهندس طارق جلال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، وأحمد كادينس (ممثلين عن شركة كادينس للطاقة). وأكد المهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال أن المشروع يعد المشروع الأول من نوعه في مصر وشركة كادينس للطاقة - وبين تحالف التجاري الدولي، اللذان يقدمان تمويلاً بقيمة ٢١,٨ مليار جنيه مصري، ما يمثل ٧٠,٦٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع ويهدف المشروع - الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٩ مليار دولار أمريكي - إلى إنتاج ١٠ آلاف طن من أقرص وحبوبات الكور (TCCA) والاف طن من حمض السيانوروك، والتي تستخدم في تطوير حمامات السباحة ومعالجة المياه ومعالجة الورق والنسوجات. كما يساهم المشروع في إنتاج ١٨ ألف طن من مادة كبريتات الامونيوم الإلامانية، والتي تعد سائداً زراعياً عالمياً الجوده، بما يدعم الإنتاج الزراعي الوطني.

بنك مصر يفتتح "بنك مصر جيبوتي" لتعزيز تواجه في القارة الإفريقية

افتتح هشام عكااشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر رسمياً بنك مصر جيبوتي كأول كيان مصرفي تابع للبنك في منطقة شرق إفريقيا، وذلك بحضور دولة رئيس وزراء جمهورية جيبوتي عبد القادر كامل محمد، ومعالى السفير عبدالرحمن رافت سفير جمهورية مصر العربية في جيبوتي، محمد الترابي مدير الفرع الجديد في المنطقة، والوفد المرافق. وأكد معالي السفير أن بنك مصر جيبوتي سيمثل جسراً جديداً للتعاون المالي والاستثماري بين البلدين الشقيقين، لتعزيز حركة التجارة البينية وتسهيل تدفق الاستثمارات وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية والتنموية في جيبوتي ودعم اقتصادها الوطني. كما أعرب عن تطلعه إلى إضطلاع البنك بدور فاعل في دعم القطاع المصرفي الجيبوتي من خلال تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة وتطوير البات التمويل والشركات الصغيرة الحديثة بما يعزز الشمول المالي ودعم سياسات البنك المركزي الجيبوتي في تحقيق الاستقرار والنمو، حيث تأتي هذه الخطوة ضمن رؤية مصر الشاملة لتعزيز حضورها

التدقيق على الحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة. وفي البيان الصادر عن المصرف المتحد، أكد أن التطور السريع والمتلاحق في أدوات الذكاء الاصطناعي وآليات التحويل الرقمي يفرض على المصارف، وخاصة إدارات التدقيق الداخلي، أن تتبنى نهجاً استباقياً يعتمد على التقييم النجها، البيانات، ويؤمن المخاطر والتنبؤ بها، الأمر الذي يعزز من الشفافية ويوفو ثقة العملاء في المنظمة ككل. وأوضح البيان أن رعاية المصرف المتحد للفعاليات التثقي السنوي لمديري التدقيق الداخلي في المصارف في دورته الخامسة، تأتي بتأكيد مدى حرص المصرف على تقديم منظومة متكاملة من الحوكمة المؤسسية، وكذلك العمل على المؤسسات المصرفية المحلية والعربية على تعزيز قدرته القطاع على الحوكمة والتشريعات والأخلاقيات المهنية وفق معايير السلوك وأفضل الممارسات، وجودة

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للشركات والأفراد، عن غلق باب الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك، وفقاً للقيمة الاسمية للسهم بمسئلة كاملة من جميع المساهمين كل بنسبة مساهمتهم في رأس المال. وبلغت قيمة الزيادة ٤,٢ مليار جنيه مصري، ليصبح إجمالي رأس مال البنك المصرى المدفوع بعد الزيادة ٩,٩ مليار جنيه مصري، موزعة بنسبة ٥١٪ لمجموعة إف إف جى القابضة، و٢٥٪ لصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحويلات، و٢٤٪ لبنك الاستثمار القومي، مما يعكس استمرارية ثقة المساهمين في قدرات البنك وأفاق نموه على المدى الطويل. كما أن هذه الزيادة ستسهم في تعزيز الوضع المالي للبنك وتمكينه من تنفيذ خطته التوسعية

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للشركات والأفراد، عن غلق باب الاكتتاب في زيادة رأس مال البنك، وفقاً للقيمة الاسمية للسهم بمسئلة كاملة من جميع المساهمين كل بنسبة مساهمتهم في رأس المال. وبلغت قيمة الزيادة ٤,٢ مليار جنيه مصري، ليصبح إجمالي رأس مال البنك المصرى المدفوع بعد الزيادة ٩,٩ مليار جنيه مصري، موزعة بنسبة ٥١٪ لمجموعة إف إف جى القابضة، و٢٥٪ لصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحويلات، و٢٤٪ لبنك الاستثمار القومي، مما يعكس استمرارية ثقة المساهمين في قدرات البنك وأفاق نموه على المدى الطويل. كما أن هذه الزيادة ستسهم في تعزيز الوضع المالي للبنك وتمكينه من تنفيذ خطته التوسعية

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

بنك نكست يعلن زيادة رأسماله لدعم استراتيجيته

# راندفو 7

## يناقش مستجدات صناعة التأمين في ظل المتغيرات العالمية

عدد خاص يصدر بمناسبة انطلاق فعاليات ملتقى «شرم راندفو» في نسخته السابعة خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر ٢٠٢٥

# تأمين



السنة العشرية - الإصدار الثاني

الأحد 9 نوفمبر 2025 العدد: 864

عالم المال 3



تصفح الموقع

### الرقابة المالية تصدر أول لائحة ملزمة لحكومة شركات التأمين وإعادة التأمين

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٥، الذي تضمن أول قواعد حوكمة ملزمة لشركات التأمين وإعادة التأمين، بهدف تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع وضمان أعلى مستويات الشفافية والنزاهة والسلامة، وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من مساهمين وحصة وثائق الزم القرار الشركات بإعداد لائحة داخلية للحكومة تتضمن ميثاق عمل مجلس الإدارة ولجانته، والسياسات والإجراءات المفصلة للرقابة الداخلية، والالتزام، والخاطر، والاستثمار، والائتمان، وتسوية المطالبات، وإعادة التأمين، والائتمان، والتعاقب الوظيفي، وإدارة الأصول والائتمانات، والمراجعة الداخلية، وميثاق الشرف والسلوك المهني، والتناسب والملاحة، والإبلاغ عن المخالفات (Whistle blowing)، وأمن المعلومات، وعدم تعارض المصالح والإفصاح والشفافية، وحماية أصول الشركة، والمكافآت والمزايا، وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، والمارسبات البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة وأثار التغيرات المناخية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما نص القرار على مراجعة اللائحة ومرفقاتها سنوياً وإتاحتها للمساهمين، مع إخطار الهيئة بأي تعديلات تطرأ عليها. والزم الشركات بتعيين مسؤول عن الحوكمة لمتابعة التنفيذ، مع جواز دمج مهامه مع مسؤول الالتزام بموافقة الهيئة. وأوجب القرار إعداد تقرير حوكمة سنوي شامل يوقع عليه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي، ويُعرض على مجلس الإدارة والجمعية العامة، وينشر بلخصه على الموقع الإلكتروني للشركة، متضمناً إفضاحات

تصليية عن هيكل الملكية، وتشكيل المجلس اللجان، والمكافآت، ومدى الالتزام، والتدابير والعقوبات، وأداء الإدارات الرقابية، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. كما الزم القرار الشركات بتوفير الشفافية الكاملة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة، بما في ذلك إتاحة جميع المعلومات والتقارير المتعلقة ببنود جدول الأعمال قبل موعد الانعقاد بمدة كافية. وأقر القرار استخدام أسلوب التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لضمان تمثيل أوسع للمساهمين، مع السماح بالتصويت الإلكتروني وعرض البنود عن بعد، شريطة ضمان أمن المعلومات وسريته والتصويت القانوني، مع إتاحة طرح الاستفسارات والرد عليها. حدد القرار دور مجلس إدارة الشركة بوصفه السلطة المهيمية على شؤون الشركة، والمترزم بأداء واجباته بما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين، بما يشمل وضع الأهداف الاستراتيجية، والإشراف على اللجان والإدارة التنفيذية، وضمان فعالية السياسات الداخلية، ووضع آليات الالتزام، وأنظمة الإنذار المبكر، وخطط التدريب للمجلس والعاملين، وحماية أمن وسلامة البيانات، والإشراف على الإفصاح والشفافية. كما نص القرار على أن يتكون المجلس من عدد مناسب من الأعضاء، لا يقل عن خمسة، على أن تكون غالبيتهم من غير التنفيذيين، من بينهم عضوان مستقلان على الأقل، مع ضرورة وجود تمثيل نسائي، وعدم جواز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الإدارة التنفيذية للشركة (العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي).

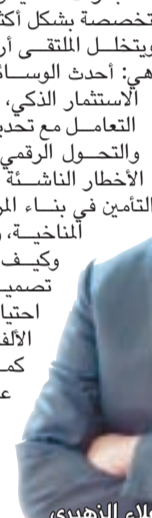


د. محمد فوزي

### التحول الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي يتصدران أجندة «راندفو 7»

إدارة المطالبات ومكافحة الاحتيال، والأدوات الحديثة للأخطار الناشئة، إضافة إلى ورشة حول فهم جيل زد وجيل الألفية واستراتيجيات التعامل معهما للعاملين في مجال التأمين. ويختتم الملتقى هذا العام باحتفالية خاصة تقام في متحف شرم الشيخ تُضفي لسة ثقافية مميزة على فعاليات الحدث. ويشهد الملتقى للعام الثاني على التوالي مبادرة «Go Green Initiative» التي ستقام في حديقة الصداقة بمدينة شرم الشيخ لتعويض تأثير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الملتقى، في إطار حرص الاتحاد على حماية البيئة وتعزيز الاستدامة، بما يعكس التزامه بتقليل الأثر البيئي لمثل هذه الفعاليات وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة. ويستضيف الملتقى هذا العام ضيف الشرف الدكتور محمد سلامة، أستاذ معهد الصحة العالمية والبيئة البشرية ومدير برنامج الماجستير في الصحة العامة العالمية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث يقدم خلال الجلسة الرئيسية رؤيته حول كيفية تعزيز أساليب العيش البشرية في ظل التطورات المرتبطة بطول العمر، مستعرضاً التحولات المجتمعية والاقتصادية الناتجة عن ذلك، والقوات التامينية الناتجة عن أخطار أمراض الشيخوخة والأمراض المزمنة. كما تقام على هامش فعاليات الملتقى العديد من المسابقات الرياضية التي ينتظرها المشاركون كل عام، لما تضيفه من روح التفاعل والتنافس السوي، ومن أبرزها كرة القدم، والتنس الأرضي، وتتنس الطاولة، وقد اضيف هذا العام لعبة البادل والشطرنج إلى قائمة الأنشطة الرياضية. ويشمل الحدث أيضاً «مسابقة عزرة عارفين للبحوث» التي تعد إحدى أبرز الأنشطة العلمية للملتقى، ويشارك فيها باحثون وعاملون في صناعة التأمين على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث سيتم الإعلان عن الفائزين وتسليمهم الجوائز في الحفل الختامي، مع منحهم تسجيلاً وإقامة مجانية خلال أيام الملتقى الرسمية.

أن التركيز على العميل يجب أن يظل في صميم استراتيجية التطوير، لما لذلك من أثر في رفع مستويات الرضا والولاء، وتحسين إدارة الأخطار وتعزيز التنافسية في السوق. وأوضح أن جلسات الملتقى تمثل فرصة ثمينة لإطلاق أفكار جديدة، وتوطيد الشراكات، وصياغة حلول تأمينية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية ودعم نمو الصناعة. وأشار إلى أن الملتقى سيشهد محاضرات يقدمها نخبة متميزة من خبراء شركات التأمين وإعادة التأمين والشركات التي تقدم حلولاً تكنولوجية لصناعة التأمين، وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويأتي ملتقى شرم راندفو هذا العام بطابع جديد ومميز، حيث يشهد تطوراً في الشكل والمضمون على حد سواء، فإلى جانب الجلسات الرئيسية التي تجمع نخبة من الخبراء وضخام القرار في قطاع التأمين، يتضمن الملتقى هذا العام ورش عمل موازية تهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات العملية ومناقشة قضايا التأمين المتخصصة بشكل أكثر تفاعلية. ويتخلل الملتقى أربع جلسات رئيسية هي: أحدث الوسائل والتقنيات في مجال الاستثمار الذكي، مواجهة المستقبل وكيفية التعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي التأميني، والتحول الرقمي في صناعة التأمين، والأخطار الناشئة المتضاربة ودور صناعة التأمين في بناء المرونة ومواجهة الأخطار المناخية، وفهم عملاء اليوم والغد وكيف يمكن لشركات التأمين تصميم المنتجات التي تلائم احتياجات وتوقعات جيل الألفية والجيل الغضبي. كما تعد بالتوازي ورش عمل تناهول تعزيز تقييم الأخطار، واستعراض الأدوات والمنتجات وأفضل ممارسات الذكاء الاصطناعي في



علاء الزهيري

تنطلق اليوم الأحد فعاليات ملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين وإعادة التأمين «راندفو» في نسخته السابعة، وسط حضور أكثر من ١٠٠٠ مشاركاً من ٤٠ دولة حول العالم، يمثلون ٢٦٢ شركة عالمية من شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة العالمية، والجهات المنظمة والرقابية، وخبراء التأمين الدوليين، ويمثل المنظمات الدولية والجهات ذات الصلة بصناعة التأمين والمعنية بها بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلاً عن مسؤولي الإدارة العليا وضخام القرار في أسواق التأمين العالمية، ووسائل الإعلام المحلية والدولية. وينعقد الملتقى في نسخته السابعة خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر الجاري، تحت عنوان «التأمين في ظل المتغيرات العالمية»، ويرعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية. وبحسب تصريحات علاء الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية، فإن تنظيم ملتقى شرم راندفو في نسخته السابعة يأتي في مرحلة دقيقة يشهد فيها العالم تحولات متسارعة وتحديات غير مسبوقة في إدارة الأخطار، ويمثل منصة مهمة للحوار وتبادل الرؤى بين شركات التأمين وإعادة التأمين والجهات التنظيمية والخبراء، من أجل وضع حلول مبتكرة تعزز من مرونة القطاع وقدرته على مواجهة الأخطار الناشئة، مثل التقلبات الجيوسياسية، وتغير المناخ، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ومتطلبات الالتزام التنظيمي. وشدد على أهمية الابتكار والتحول الرقمي كضرورة أساسية لضمان استدامة وتطور صناعة التأمين في ظل بيئة عالمية متغيرة، مؤكداً

### الرقابة المالية تستعد لإصدار 17 قراراً تنظيمياً جديداً لقانون التأمين الموحد خلال شهرين



د. أحمد عبدالعزيز

قال الدكتور أحمد عبدالعزيز، مستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لشؤون التأمين، إن الهيئة تعزم إصدار ما بين ١٥ إلى ١٧ قراراً تنظيمياً جديداً مكملاً لقانون التأمين الموحد خلال الشهرين المقبلين، في إطار استكمال المنظومة التنفيذية للقانون وتعزيز كفاءة سوق التأمين. وأوضح عبدالعزيز أن من أبرز القرارات المنتظر صدورها ما يتعلق بتنظيم عمل الخبراء الاكتواريين ووضع ضوابط ممارسة نشاط الخبرة الاكتوارية، بما يضمن رفع كفاءة التقييم المالي للشركات وتحقيق الحوكمة والشفافية في السوق. وأضاف أن الهيئة كانت قد أصدرت بالفعل نحو ٤٠ قراراً جوهرياً خلال الفترة الماضية تنفيذاً لأحكام قانون التأمين الموحد، بما يمثل ٨٠٪ من مواد القانون. تغطي مختلف الجوانب الرقابية والتنظيمية لأنشطة التأمين وإعادة التأمين والوساطة. واستعرض مستشار رئيس الهيئة أبرز مؤشرات قطاع التأمين خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، والتي أظهرت استمرار النمو في حجم الأقساط التأمينية وزيادة ملحوظة في إجمالي الاستثمارات والأصول، إلى جانب تطور مستويات كفاية رأس المال وقدرات الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

Tax Registration Nu: 200-026-925

# Invested in You.

19792  
gig.com.eg

GIG EGYPT

الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2022/11/8

MIC MOHANDS INSURANCE المهندس للتأمين

Since 1980

Endless Security

Call Us 19318

3 Mesha Sq-Dokki - Giza  
www.mohins.com

AAA  
BB

مصطفى صلاح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة:

## «المهندس لتأمينات الحياة» تتبنى استراتيجية شاملة للنمو المتوازن والتحول الرقمي

الوعي التأميني مفتاح توسيع قاعدة العملاء وتعزيز ثقافة الحماية المالية



في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، يواجه قطاع التأمين المصري إيجابيات قدرته على الصمود والنمو، مستفيداً من الدعم التنظيمي الكبير من الهيئة العامة للرقابة المالية، ومن توسع الشركات في التحول الرقمي وتبني معايير الحوكمة والاستدامة.

وفي هذا السياق، كشف مصطفى صلاح الرئيس التنفيذي لشركة المهندس لتأمينات الحياة أن السوق يشهد مرحلة تحول نوعية مدفوعة بزيادة الوعي التأميني وإقرار القانون الموحد الجديد، مشيراً إلى أن شركته حققت أداءً قوياً خلال العام الماضي، مع خطط طموحة لزيادة رأس المال إلى ٦٠٠ مليون جنيه خلال عامين، وتعزيز الشمول المالي والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

وفي حوار مع «عالم المال»، سلط الضوء على رؤيته لمستقبل سوق تأمينات الحياة في مصر، وخطط الشركة للتحول الرقمي، وجهودها في دعم مبادرات التنمية المجتمعية والتعليمية.



خلال الفترة الأخيرة شاركتنا في مبادرة «فرحة» بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير لدعم الفتيات البيتمات المقيلات على الزواج، ونشر البهجة في قلوبهن قبل شهر رمضان المبارك.

كما وقعنا بروتوكول تعاون مع جامعة النيل الأهلية لدعم مبادرة نعتز بها لأنها تخدم مستقبل الشباب والتعليم الذي نعتز به الزاوية في بناء الوطن.

نؤمن أن دعم التعليم يخلق فرصاً متكافئة ويمنح الأجيال القادمة أدوات النجاح، ولهذا نواصل دعم المبادرات التعليمية والاجتماعية التي تساهم في بناء مجتمع أقوى وأكثر وعياً.

**كيف تقيمون جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير قطاع التأمين؟**

الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد تبذل جهوداً كبيرة ولموسومة لتطوير الصناعة وتعزيز قدرتها التنافسية.

القانون الجديد لتأمين الموحد والوائح المنظمة ودعم التحول الرقمي كلها خطوات مهمة أسهمت في تحقيق نقلة نوعية للقطاع.

نقدر دور الهيئة في تحقيق التوازن بين حماية حقوق العملاء وتشجيع الشركات على النمو، كما نتمن حرضها على تعزيز الشفافية والنكافة داخل السوق التأميني.

**ما أريك في الحملات الأخيرة لنشر الوعي التأميني؟**

هذه الحملات خطوة رائعة وضرورية، ونحن ندعمها بكل قوة، فالوعي التأميني هو المفتاح الحقيقي لتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز ثقافة الحماية المالية في المجتمع.

شركات التأمين تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الجانب، والإعلام التأميني شريك أساسي في تبسيط المفاهيم للمواطنين.

نحرص في المهندس لتأمينات الحياة على المشاركة في هذه المبادرات، ونؤمن أن تعزيز الوعي استثمار طويل المدى في مستقبل الصناعة.

**بصفتكم من أبرز الرعاة الإعلانيين لملتقى شرم الشيوخ السباع للتأمين وإعادة التأمين، كيف ترى أهمية الحدث؟**

ملتقى شرم الشيوخ أصبح من أهم الفعاليات التأمينية في المنطقة، ونحن فخورون بأن تكون بين الرعاة الداعمين له، لأنه يجمع كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر والعالم.

نؤمن أن الإعلام التأميني شريك رئيسي في نجاح الصناعة، لأنه لا يكفي بنقل الأخبار بل يساهم في بناء الثقة ورفع الوعي ونشر المعرفة.

**ما رؤيتكم لمستقبل قطاع تأمينات الحياة في مصر؟**

قطاع تأمينات الحياة أمامه فرص نمو هائلة، خاصة مع زيادة الوعي بأهمية التأمين كإداة للاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

نعمل على تقديم منتجات مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، ونؤمن أن التأمين على الحياة أحد ركائز النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، لأنه يعزز الناتج القومي ويساهم في تحقيق الشمول المالي الذي تسعى إليه الدولة.

رؤيتنا المستقبلية تركز على مواصلة النمو المستدام، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وتقديم قيمة حقيقية للمجتمع والاقتصاد المصري.

**إلى أي مدى تهتم الشركة بتعزيز الشمول المالي ودعم الفئات غير المخدومة تأمينياً؟**

هذا أحد محاور استراتيجيتنا، نعمل على تقديم وثائق تأمين بسيطة وسهلة الانضمام دون تعقيدات، وبمقاسات رمزية تناسب مختلف الشرائح.

لدينا خطط للتعاون مع الجمعيات الأهلية والبنوك ومبادرات الدولة لتوسيع قاعدة المستفيدين من التأمين على الحياة، فالتأمين ليس رفاهية بل ضرورة لكل أسرة.

**ما الرسالة التي تود توجيهها لعملاء وشركاء المهندس لتأمينات الحياة؟**

رسالتنا بسيطة وواضحة: شكراً لثقتكم التي نعتز بها، نعدكم أننا سنواصل العمل بجد لتقديم الأفضل دائماً، وسنظل كما عهدتمونا شريكاً يعتمد عليه، سواء في لحظات الأزمات أو الأزمات، فالتأمين بالنسبة لنا ليس مجرد خدمة، بل التزام وشراكة في بناء الأمان والاستقرار.

**كيف ترى وضع سوق التأمين المصري حالياً في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية؟**

يشهد سوق التأمين المصرية بالفعل مرحلة تحول نوعية، سواء على مستوى التشريعات أو في وعي العملاء المتزايد بأهمية التأمين كإداة للحماية والاستثمار في الوقت نفسه، ورغم التحديات الاقتصادية العالمية، فإن قطاع التأمين في مصر يتمتع بصلاية واستقرار بفضل الدعم الكبير من الهيئة العامة للرقابة المالية، والتزام الشركات، ومن بينها المهندس لتأمينات الحياة، بتطبيق معايير الحوكمة والاستدامة وتطوير الخدمات الرقمية.

أرى أن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة، خصوصاً في التأمينات المتخصصة والتأمينات المرتبطة بالتحول الرقمي والمشروعات القومية.

**كيف ترى أداء شركة المهندس لتأمينات الحياة خلال الفترة الأخيرة؟**

حققت الشركة خلال العام الماضي أداءً قوياً ونتائج إيجابية على مختلف المستويات، سواء في حجم الإصدارات الجديدة أو في تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، شهدنا نمواً واضحاً في الوثائق الفردية الجديدة، ما يعكس ثقة العملاء في الشركة ومتانة مركزها المالي، كما نجحنا في تطوير استراتيجيات التسويق والبيع بما يتناسب مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

واصلنا أيضاً تعزيز قاعدة العملاء وتوسيع الانتشار الجغرافي من خلال فروعنا المنتشرة في المحافظات، مما يرسخ مكانة الشركة كإحدى الكيانات الرائدة في سوق تأمينات الحياة بمصر.

**مؤخراً وافقت الجمعية العامة على زيادة رأس المال، ما الهدف من هذه الخطوة؟**

وافقت الجمعية العامة غير العادية على رفع رأس المال المصدر والمذموع إلى ٤٠٠ مليون جنيه بتمويل كامل من الأرباح المرصدة، مع خطة مستقبلية للوصول إلى ٦٠٠ مليون جنيه خلال العامين المقبلين.

هذه الزيادة خطوة استراتيجية لتعزيز الملاءة المالية للشركة وزيادة قدرتها على التوسع في تقديم الخدمات التأمينية وتطوير المنتجات الجديدة، إلى جانب التوافق مع متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يخص رؤوس أموال شركات التأمين.

ننظر إلى رأس المال باعتباره ركيزة أساسية تدعم طموحات النمو والتوسع، وتمنحنا مرونة أكبر في التعامل مع متغيرات السوق ومتطلبات العملاء.

**كيف تفسر خطة الشركة في مجال التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية؟**

التحول الرقمي لم يعد اختياريًا بل ضرورة، وشركة المهندس لتأمينات الحياة كانت من أوائل الشركات التي وضعت هذا الملف ضمن أولوياتها.

وقدنا خلال الفترة الماضية عدداً من البروتوكولات المهمة في هذا المجال، منها التعاون مع شركة «إي خالصر» - إحدى شركات مجموعة إي فاينانس - لتوفير خدمة السداد الإلكتروني لقسائم التأمين، وهو البروتوكول الثالث من نوعه بعد التعاقد مع «لوري» و«خامن».

الهدف هو التيسير على العملاء وتوفير تجربة سداد آمنة وسريعة دون الحاجة إلى الحضور الفعلي للفروع، بما يتماشى مع توجه الدولة نحو الشمول المالي والتحول إلى مجتمع لا نقدي.

نؤمن أن التكنولوجيا هي الوسيلة الأمثل لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العميل.

**ماذا عن التعاون مع شركات إعادة التأمين العالمية؟**

نعتز بشراكتنا الاستراتيجية مع كبرى شركات إعادة التأمين في العالم، وعلى رأسها «هانوفر ربي»، التي تعتبرها شريكاً موثوقاً يدعم استقرار محفظتنا التأمينية.

ونحننا مؤخرًا في تجديد معاهداتنا لعام ٢٠٢٥ مع «هانوفر ربي»، وهي من الشركات الرائدة عالمياً في مجال إعادة التأمين، وتميزت بمصداقيتها العالية وخبرتها الواسعة والتزامها بتقديم حلول مبتكرة وشراكات قائمة على الثقة والاستدامة.

**حدثنا عن مبادرات الشركة المجتمعية مؤخرًا؟**

المسؤولية المجتمعية تمثل أحد محاور استراتيجية المهندس لتأمينات الحياة، نحن نؤمن بأن دور شركات التأمين لا يقتصر على النشاط الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى خدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة.

**بصفتكم من أبرز الرعاة الإعلانيين لملتقى شرم الشيوخ السباع للتأمين وإعادة التأمين، كيف ترى أهمية الحدث؟**

ملتقى شرم الشيوخ أصبح من أهم الفعاليات التأمينية في المنطقة، ونحن فخورون بأن تكون بين الرعاة الداعمين له، لأنه يجمع كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر والعالم.

نؤمن أن الإعلام التأميني شريك رئيسي في نجاح الصناعة، لأنه لا يكفي بنقل الأخبار بل يساهم في بناء الثقة ورفع الوعي ونشر المعرفة.

**ما رؤيتكم لمستقبل قطاع تأمينات الحياة في مصر؟**

قطاع تأمينات الحياة أمامه فرص نمو هائلة، خاصة مع زيادة الوعي بأهمية التأمين كإداة للاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

نعمل على تقديم منتجات مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، ونؤمن أن التأمين على الحياة أحد ركائز النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، لأنه يعزز الناتج القومي ويساهم في تحقيق الشمول المالي الذي تسعى إليه الدولة.

رؤيتنا المستقبلية تركز على مواصلة النمو المستدام، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وتقديم قيمة حقيقية للمجتمع والاقتصاد المصري.

سامح أنس العضو المنتدب للشركة:

## "GIG حياة تكافل" تستهدف 2.1 مليار جنيه أقساطاً بنهاية 2025

قانون التأمين الموحد يفتح آفاقاً واعدة لأنشطتنا

المرحلة المقبلة ستشهد توسعاً رأسمالياً ونمواً متسارعاً

كيف تقم أداء قطاع التأمين في الوقت الراهن؟ وما رؤيتكم المستقبلية لمستوى نموه واستقراره خلال السنوات المقبلة؟

قطاع التأمين المصري يمر بمرحلة دقيقة تتسم بعدد من التحديات الاقتصادية، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف ومع ذلك، أثبت القطاع قدرته على التكيف واستيعاب التغيرات عبر تعزيز أدواته الرقمية وتطوير منتجات تتماشى مع أولويات الأفراد والشركات، مما ساهم في الحفاظ على معدلات نمو مقبولة نسبياً. وتتسم المرحلة القادمة بتغيرات عديدة بعد إصدار قانون التأمين الموحد الذي يحمل آفاقاً متفائلة لهذا القطاع ونموه.

**ما مدى تأثير وثائق تأمينات الحياة في السوق المصرية بالإوضاع الاقتصادية والتضخم وخفض الفائدة؟**

تتأثر تأمينات الحياة بشكل مباشر بمعدلات التضخم التي تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للمبالغ المؤمن عليها. ومن هذا المنطلق، تعمل الشركة على إعادة تقييم وتصميم المنتجات التأمينية بشكل مستمر لضمان تقديم قيمة مضافة حقيقية للعملاء والحفاظ على قدرتها التنافسية.

**ما أبرز ملامح استراتيجية شركة جي إي جي مصر حياة تكافل خلال الفترة المقبلة؟**

ترتكز استراتيجية الشركة خلال المرحلة المقبلة على محاور رئيسية تشمل: النمو المتوازن والمربح، والتوسع الرقمي الكامل، وزيادة مساهمة التأمين البنكي في الهيكل الإنتاجي، بالإضافة إلى طرح حلول تأمينية مبتكرة للشركات والدخول في شراكات جديدة تدعم خطط التوسع.

حدثنا عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٣/٢٠٢٤؟

**وما حجم الأقساط المستهدفة في ٢٠٢٥؟**

حققنا خلال العام المالي ٢٠٢٤ أداءً مالياً قوياً، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة نحو ١.٧ مليار جنيه، ونستهدف خلال عام ٢٠٢٥ تحقيق نمو بنسبة ٢٥٪ ليصل إجمالي الأقساط المستهدفة إلى ٢.١ مليار جنيه، مدعومين بخطة طموحة لزيادة الحصص السوقية وتوسيع شبكة التوزيع.



**حدثنا عن دور الشركات مع البنوك أو شركات الوساطة في دعم انتشار منتجاتكم؟**

نحننا مؤخرًا في إطلاق شراكات استراتيجية مع بنوك رائدة مثل بيت التمويل الكويتي، ونسعى لتعزيز التعاون مع شركائنا من وسطاء التأمين لدعم الانتشار والوصول إلى شرائح جديدة. كما أبرمنا شراكات أخرى تخدم أهدافنا الاستراتيجية، مثل: تعاوننا مع شركتي لينكس وواي تي إكس للتطوير التكنولوجي.

**كم حجم محفظة التأمين البنكي للشركة حالياً من إجمالي محفظة الأقساط؟**

تقدم الشركة جميع منتجات تأمينات الحياة بمحفظة أقساط تجاوزت ٢ مليار جنيه، وتدير ٤ شراكات استراتيجية في مجال التأمين البنكي. وما أبرز مشروعات التحول الرقمي التي أطلقتها جي إي جي حياة لتطوير خدماتها؟

يعد التحول الرقمي محوراً أساسياً في استراتيجيتنا. استثمرنا في منصات إلكترونية وتطبيقات ذكية لربط الوسطاء والبنوك وتسهيل تجربة العميل، ونحن بصدد استكمال المنظومة التشغيلية وفق متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية.

**ما أبرز خطوات الشركة في تطبيق مبادئ الاستدامة والهدف منها؟**

تركز مبادرات الشركة المجتمعية على مجالي التعليم والصحة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويعكس التزامنا بدعم المجتمع. هل هناك منتجات جديدة تعتزمون طرحها لتلبية احتياجات فئات مختلفة من المجتمع؟

نستهدف طرح مجموعة مبتكرة من المنتجات مثل المنتجات الادارية والاستشارية التي تواكب تطورات العملاء في ظل بيئة اقتصادية متغيرة. كما نعمل على تقديم وثائق تأمين صحي تكافلي بمزايا تنافسية، إلى جانب التوسع في حلول التأمين الجماعي للشركات، وتطوير برامج تأمينية متخصصة لسوق التجمعات (Affinity Market) تلبي احتياجات كل شريحة.

**هل هناك خطة لزيادة رأسمال الشركة؟ ومن هم أبرز المساهمين؟**

رأس المال المدفوع الحالي يبلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وهو متوافق مع متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية. وتدرس الشركة زيادة رأس المال لدعم التوسع، ومن أبرز المساهمين مجموعة الخليج للتأمين.

**هل تعتزم الشركة طرح صناديق استثمارية جديدة؟ وكم يبلغ حجم هذه الصناديق؟**

تمتلك جي إي جي مصر حياة تكافل سجلاً متميزاً في مجال صناديق الاستثمار، إذ نجحت في تأسيس صندوق «مكاسب» النقدي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الذي تجاوز حجم أصوله مليار جنيه خلال فترة وجيزة، متصدراً أداء الصناديق الإسلامية في السوق المصري.



**نخطط لإطلاق صناديق جديدة متوافقة مع الشريعة لتحقيق عوائد مستدامة**

**شراكات مصرفية وتكنولوجية لدعم التوسع والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء**

**استثمارات ضخمة في المنصات الإلكترونية وتطبيقات ذكية لخدمة العملاء والبنوك**

**بصفتكم من أبرز الرعاة الإعلانيين لملتقى شرم الشيوخ السباع للتأمين وإعادة التأمين، كيف ترى أهمية الحدث؟**

ملتقى شرم الشيوخ أصبح من أهم الفعاليات التأمينية في المنطقة، ونحن فخورون بأن تكون بين الرعاة الداعمين له، لأنه يجمع كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر والعالم.

نؤمن أن الإعلام التأميني شريك رئيسي في نجاح الصناعة، لأنه لا يكفي بنقل الأخبار بل يساهم في بناء الثقة ورفع الوعي ونشر المعرفة.

**ما رؤيتكم لمستقبل قطاع تأمينات الحياة في مصر؟**

قطاع تأمينات الحياة أمامه فرص نمو هائلة، خاصة مع زيادة الوعي بأهمية التأمين كإداة للاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

نعمل على تقديم منتجات مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، ونؤمن أن التأمين على الحياة أحد ركائز النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، لأنه يعزز الناتج القومي ويساهم في تحقيق الشمول المالي الذي تسعى إليه الدولة.

رؤيتنا المستقبلية تركز على مواصلة النمو المستدام، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وتقديم قيمة حقيقية للمجتمع والاقتصاد المصري.

**كيف تفسر خطة الشركة في مجال التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية؟**

التحول الرقمي لم يعد اختياريًا بل ضرورة، وشركة المهندس لتأمينات الحياة كانت من أوائل الشركات التي وضعت هذا الملف ضمن أولوياتها.

وقدنا خلال الفترة الماضية عدداً من البروتوكولات المهمة في هذا المجال، منها التعاون مع شركة «إي خالصر» - إحدى شركات مجموعة إي فاينانس - لتوفير خدمة السداد الإلكتروني لقسائم التأمين، وهو البروتوكول الثالث من نوعه بعد التعاقد مع «لوري» و«خامن».

الهدف هو التيسير على العملاء وتوفير تجربة سداد آمنة وسريعة دون الحاجة إلى الحضور الفعلي للفروع، بما يتماشى مع توجه الدولة نحو الشمول المالي والتحول إلى مجتمع لا نقدي.

نؤمن أن التكنولوجيا هي الوسيلة الأمثل لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العميل.

**ماذا عن التعاون مع شركات إعادة التأمين العالمية؟**

نعتز بشراكتنا الاستراتيجية مع كبرى شركات إعادة التأمين في العالم، وعلى رأسها «هانوفر ربي»، التي تعتبرها شريكاً موثوقاً يدعم استقرار محفظتنا التأمينية.

ونحننا مؤخرًا في تجديد معاهداتنا لعام ٢٠٢٥ مع «هانوفر ربي»، وهي من الشركات الرائدة عالمياً في مجال إعادة التأمين، وتميزت بمصداقيتها العالية وخبرتها الواسعة والتزامها بتقديم حلول مبتكرة وشراكات قائمة على الثقة والاستدامة.

**حدثنا عن مبادرات الشركة المجتمعية مؤخرًا؟**

المسؤولية المجتمعية تمثل أحد محاور استراتيجية المهندس لتأمينات الحياة، نحن نؤمن بأن دور شركات التأمين لا يقتصر على النشاط الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى خدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة.

**بصفتكم من أبرز الرعاة الإعلانيين لملتقى شرم الشيوخ السباع للتأمين وإعادة التأمين، كيف ترى أهمية الحدث؟**

ملتقى شرم الشيوخ أصبح من أهم الفعاليات التأمينية في المنطقة، ونحن فخورون بأن تكون بين الرعاة الداعمين له، لأنه يجمع كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر والعالم.

نؤمن أن الإعلام التأميني شريك رئيسي في نجاح الصناعة، لأنه لا يكفي بنقل الأخبار بل يساهم في بناء الثقة ورفع الوعي ونشر المعرفة.

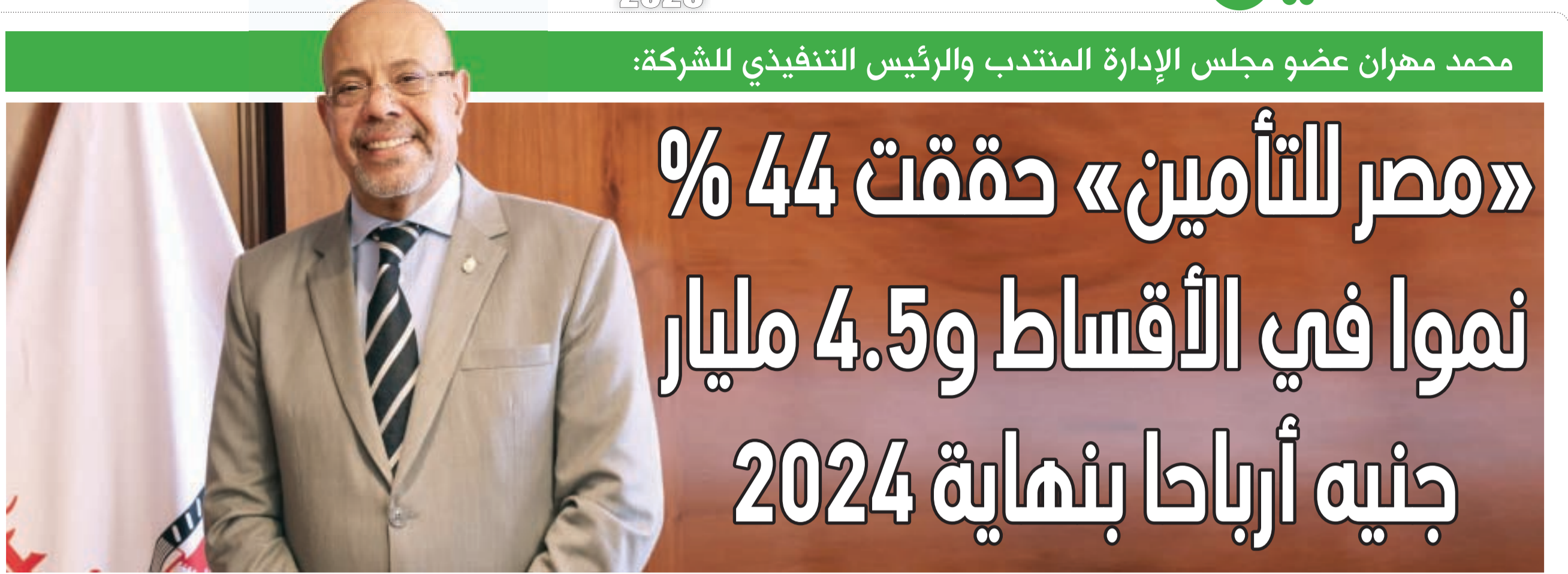
**ما رؤيتكم لمستقبل قطاع تأمينات الحياة في مصر؟**

قطاع تأمينات الحياة أمامه فرص نمو هائلة، خاصة مع زيادة الوعي بأهمية التأمين كإداة للاستقرار الاقتصادي والحماية الاجتماعية.

نعمل على تقديم منتجات مرنة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، ونؤمن أن التأمين على الحياة أحد ركائز النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، لأنه يعزز الناتج القومي ويساهم في تحقيق الشمول المالي الذي تسعى إليه الدولة.

رؤيتنا المستقبلية تركز على مواصلة النمو المستدام، وتوسيع قاعدة العملاء، وتعزيز التحول الرقمي، وتقديم قيمة حقيقية للمجتمع والاقتصاد المصري.





محمد مهران عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة:

# «مصر للتأمين» حققت 44% نموًا في الأقساط و4.5 مليار جنيه أرباحًا بنهاية 2024

أداء مالي قوي وتحول رقمي شامل يقود المرحلة المقبلة ▶ تأمين إلكتروني كامل وإصدار فوري عبر تطبيق الهاتف المحمول

وتؤكد مصر للتأمين من خلال هذه الجهود أن الاستدامة بالنسبة لها ليست مجرد التزام مؤسسي بل نهج متكامل يهدف إلى تحقيق توازن حقيقي بين الربح والسيولة الاجتماعية، وبناء مؤسسة وطنية مستدامة تسهم في دفع الاقتصاد المصري وإحداث تأثير إيجابي دائم في المجتمع، وذلك انطلاقًا من قناعتها بأن الاستدامة لم تعد خيارًا إضافيًا، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من نجاح واستمرارية المؤسسات الكبرى.

**ما محددات السياسة الاكتتابية للشركة خلال الفترة المقبلة؟**  
تركز السياسة الاكتتابية لشركة مصر للتأمين خلال الفترة المقبلة على مجموعة من المحددات الأساسية التي تستهدف تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة والربحية الفعالة، مع الحفاظ على جودة المحفظة التأمينية ورفع كفاءة إدارة المخاطر.

في هذا الإطار، فإن الشركة ملتزمة بتطبيق سياسة آليات منضبطة ومرنة في الوقت نفسه، تستند إلى معايير دقيقة لتقييم الأخطار وإدارة المخاطر من خلال برامج تدريب متخصصة، لضمان مواكبة التطورات العالمية في صناعة التأمين وتطبيق أفضل الممارسات الفنية. **ما تقييمات لقانون تنظيم التأمين الموحد بعد صدوره خلال الفترة الماضية؟**

قانون تنظيم التأمين الموحد خطوة هامة في مسيرة تطوير قطاع التأمين المصري، إذ يأتي استجابة للتغيرات المتسارعة التي يشهدها السوق، وسعي الدولة لتحديث البنية التشريعية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويسهم هذا القانون في توحيد الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط التأميني داخل مصر من خلال دمج القوانين السابقة في تشريع واحد متكامل، الأمر الذي يعزز من وضوح القواعد المنظمة للسوق، ويسهم في تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الرقابة، وتحقيق المزيد من الشفافية والانسجام.

كما يعد القانون خطوة مهمة نحو تعزيز مبادئ الحوكمة والإفصاح وحماية حقوق المستهلك، إلى جانب اهتمامه بتوسيع قاعدة النشاط التأميني، بما سيسهم في رفع الوعي التأميني لدى المواطنين وتعزيز ثقة المجتمع في شركات التأمين، فضلًا عن زيادة معدلات التمويل المالي والتأميني، بما يدعم جهود الدولة في بناء اقتصاد قوي ومستدام. **من هم أبرز معيبي التأمين الذين تتعامل معهم الشركة؟ والاستعدادات لتجديدها بنابر؟**

ترتبط شركة مصر للتأمين بعلاقات استثمارية مع عدد من كبار معيبي التأمين العالميين المحققين ضمن الفئات الأولى عالميًا من حيث القوة المالية والكفاءة الفنية، والذين يتبعون بتبصيرات آتية مرتفعة من كفاءة التأمين الدولية.

ومن أبرز معيبي التأمين الذين تتعامل معهم الشركة: شركة سويس ري (Swiss Re)، وهانوفر ري (Hannover Re)، وأفريكا ري (Africa Re)، وتشاينا ري (China Re)، وغيرها من الشركات ذات السمعة المتميزة عالميًا. وتحرص مصر للتأمين على تنوع قائمة معيبي التأمين المتعاملين معها لضمان توزيع المخاطر وتعزيز الاستقرار الفني للمحفظة التأمينية. أما فيما يتعلق بتجديدها بنابر الفعالية، فقد بدأت الشركة بالفعل استعداداتها مبكرًا من خلال إجراء مراجعة شاملة لبرامج الإعادة الحالية وتقييم نتائجها الفنية، لضمان تحسين الشروط والأسعار والحصول على أفضل التكاليف وإعادة مكملة بما يتناسب مع طبيعة الأخطار التي تعطيها الشركة.

وتؤكد مصر للتأمين أن علاقاتها المتينة مع معيبي التأمين العالميين تمثل أحد عناصر قوتها الفنية، حيث تحظى بثقة هذه الكيانات الدولية بفضل سجلها التاريخي المتميز وأداءها المالي القوي والالتزام بأعلى معايير المهنية والشفافية في سوق التأمين.

**وما أبرز التحديات التي تواجه صناعة التأمين حاليًا؟**  
لا شك أن صناعة التأمين تواجه مثل غيرها من القطاعات المالية عددًا من التحديات التي تستلزم تعاملًا فنيًا وأدبيًا ومتوازنًا، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة.

ومن أبرز هذه التحديات ضعف الوعي التأميني، ما يستدعي مزيدًا من الجهود المشتركة بين شركات التأمين والجهات الرقابية والمؤسسات الإعلامية لرفع الوعي بدور التأمين، وهو ما بدأته بالفعل الهيئة العامة للرقابة المالية واتحاد شركات التأمين من خلال حملة إعلامية بأهمية البنية التكنولوجية بما يدعم التنمية الاقتصادية وتنشيط سوق التأمين، وهي مجالات تمثل فرصًا واعدة للنمو المستدام وتعميق دور التأمين في دعم الاقتصاد الوطني.

هذا إلى جانب التحول الرقمي الذي يتيح فرصًا كبيرة لتوسيع قاعدة العملاء وتحسين جودة الخدمات من خلال المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول.

ومن جانبها، تعمل شركة مصر للتأمين على تحويل هذه التحديات إلى فرص نجاح من خلال تطوير المنتجات التأمينية وتوحيدها لتتناسب مع احتياجات السوق، ورفع كفاءة الكوادر البشرية عبر التدريب المستمر، وتعزيز البنية التكنولوجية بما يدعم التطور الرقمي ويضمن تقديم خدمة تأمينية عصرية وسريعة.

**ما أهمية ملتقى شرم الشيخ الدولي للتأمين والمشاركة به؟**  
يعد ملتقى شرم الشيخ أحد أهم الفعاليات الإقليمية المتخصصة في صناعة التأمين، حيث أصبح منصة رئيسية لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات والفرص التي تواجه صناعة التأمين في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وتتبع أهمية هذا الملتقى من كونه منبرًا لتبادل الخبرات ومناقشة مستجدات الصناعة والتحديات التي تواجهها، إلى جانب دوره المحوري في تعزيز التعاون بين أسواق التأمين المختلفة. وتحرص شركة مصر للتأمين على المشاركة الفعالة في الملتقى سنويًا، سواء من خلال رعاية الفعاليات أو المساهمة في الجلسات النقاشية وورش العمل، بل يمتد إلى حد ما فرصة مهمة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التأمين، إلى جانب استعراض التجربة المصرية الرائدة في تطوير سوق التأمين وتعزيز التحول الرقمي والاستدامة.

منظومة متكاملة

لحماية البيانات

وطرح وثائق

ضد المخاطر الإلكترونية

مدرسة

تكنولوجية

وبرامج تدريب للشباب ضمن

استراتيجية الشركة لتحقيق

التنمية

المستدامة

اكتتاب منضبط

وتنوع المحفظة

لتحقيق التوازن بين النمو

والربحية

القانون الموحد

للتأمين خطوة

مهمة نحو تحديث البنية التشريعية ورفع كفاءة السوق

التي تم إطلاقها مؤخرًا في هذا الإطار، وثيقة «حماية كريمة» التي يمكن إصدارها إلكترونيًا بالكامل من خلال التطبيق، ضمن توجه الشركة لدعم الفئات الأكثر احتياجًا.

وثيقة تأمين السيارات الزهراء، والتي تمكن العملاء من استكمال جميع إجراءات التأمين وإصدار الوثيقة عبر الهاتف المحمول بسهولة وأمان. كما وفرت الشركة مجموعة متنوعة من وسائل الدفع الإلكتروني تتيج للعملاء سداد الأقساط وتجديد الوثائق إلكترونيًا عبر قنوات دفع متعددة، في إطار سعي مصر للتأمين لتبسيط الإجراءات وتقديم تجربة تأمينية متكاملة وسهلة الاستخدام.

ويأتي ذلك في إطار الرؤية الجديدة للشركة التي تسعى إلى الانتقال من التحول الرقمي كخيار إلى التحول الرقمي كمنهج عمل، بما يعزز كفاءة الأداء، ويوسع مكانة مصر للتأمين كمنظمة وطنية رائدة تجمع بين الخبرة والعرفية والرؤية الحديثة في خدمة ودعم عملائها.

**ما جهود الشركة في ملف الأمن السيبراني وتأمين البيانات؟**  
يعد الأمن السيبراني وحماية البيانات أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التحول الرقمي التي تتبناها شركة مصر للتأمين، إدراكًا منها لأهمية هذا الملف في الحفاظ على ثقة العملاء وضمان استمرارية الأعمال في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وزيادة حجم التعاملات الإلكترونية.

وانطلاقًا من هذا الوعي، وضعت الشركة منظومة متكاملة للأمن السيبراني تهدف إلى حماية أنظمتها وقواعد بياناتها من أي تهديدات أو محاولات اختراق، وعلى صعيد آخر تعمل شركة مصر للتأمين على التوسع في طرح المنتجات التأمينية المتخصصة في المخاطر السيبرانية، ضمن خطتها لتوسيع محفظتها التأمينية وتلبية احتياجات السوق التنامي في هذا المجال.

ويأتي ذلك في ظل الزيادة الملحوظة في وعي المؤسسات والأفراد بالمخاطر السيبرانية، وارتفاع الطلب على وثائق التأمين التي توفر الحماية من الأضرار المالية الناتجة عن الهجمات الإلكترونية واختراق البيانات، خاصة مع التوسع الكبير في الاعتماد على التكنولوجيات الرقمية والاعتمادات الإلكترونية على مستوى العالم.

وتعد وثائق التأمين ضد المخاطر السيبرانية من الأدوات الحديثة التي تسهم في حماية الشركات والأفراد من الأضرار المالية والتشغيلية التي تهددتها الإلكترونية محتملة، وهو ما تسعى مصر للتأمين إلى تعزيزه كجزء من دورها في دعم الاقتصاد الوطني والاستثمار داخل السوق المصرية.

أما أبرز خطوات الشركة في تطبيق مبادئ الاستدامة والهدف منها؟  
تولي شركة مصر للتأمين اهتمامًا كبيرًا بملف التنمية المستدامة، وتعمل بشكل مستمر على صوغ سياساتها واستراتيجياتها مع رؤية مصر 2030، التي تهدف إلى تحقيق النمو الشامل والتوازن، انطلاقًا من إيمان الشركة بدورها الوطني ومسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة، وانطلاقًا من هذا التوجه، قامت الشركة بإنشاء وحدة إدارية متخصصة للتنمية المستدامة تتولى مسؤولية التخطيط وتنفيذ ومتابعة المبادرات التي تتبناها الشركة في هذا المجال، بما يضمن استمرارية الجهود وتكاملها مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).

وقد وضعت الشركة استراتيجية طموحة لتحقيق هذه الأهداف، مركزة على مجموعة من المحاور الأساسية، من أبرزها: جودة التعليم، المساواة بين الجنسين، الصحة الجيدة، مكافحة الفقر، والتحول نحو بيئة نظيفة. وتنفذت الشركة عددًا من المبادرات التنموية ذات البعد التنموي التي تستهدف دعم الفئات غير المشمولة تأمينيًا، مثل وثائق «عمل مصر» و«أمان مصر» و«عيشة هنية» و«حياة كريمة»، والتي تمثل نموذجا للتأمين متناهي الصغر كأداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الحماية الاقتصادية للفئات الأكثر احتياجًا، كما حرصت الشركة على توفير التغطية التأمينية لكافة العمالة غير المشمولة لديها، تأكيدًا لالتزامها بتطبيق مبادئ الحماية الاجتماعية داخل بيئة العمل.

وفي إطار دورها المجتمعي، تعاونت الشركة مع مؤسسة الأورمان لتوفير تغطية تأمينية مجانية لعدد 100 كمشك في مختلف محافظات محافظة المنيا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني كأحد أهم مبادراتها في هذا المجال، بهدف إعداد كوادر فنية مؤهلة لسوق العمل، ولضمان تعليم جيد شامل ونصف وتعميق فرص تعلم مدى الحياة للجميع، وقدمت مصر للتأمين ببروتوكول تعاون مع جامعة بني سويف للتكنولوجية لإنشاء برنامج أكاديمي متخصص في تسويق الخدمات التأمينية والمالية حتى يستطيع طلاب المدرسة استكمال تعليمهم الجامعي.

كما تمتلك الشركة تجربة رائدة في دعم التعليم منذ عام 1992 من خلال مدرسة مصر للتأمين الإعدادية للبنات بدقائق القبة، التي لم تكف بناتها، بل تواصل الشركة رعايتها المستمرة لها من خلال تنفيذ أعمال الصيانة الدورية، وتطوير المعامل والبنية التحتية، وتوفير أحدث الوسائل التعليمية، بما يضمن بيئة تعليمية متكاملة.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، حيث تعمل على تنمية قدرات المرأة وللتأمين هذا الملف اهتمامًا خاصًا، حيث تقدم الشركة دعمًا وتوسيع فرصها في سوق العمل، سواء داخل الشركة أو خارجها، وذلك من خلال برامج تدريب مستمرة، كما تقدم الشركة دعمًا عمليًا للمرأة العاملة داخل المؤسسة عبر توفير بيئة عمل مرنة ولائمة تساعدها على الإبداع والتفويض، وتنظيم دورات توعوية دورية حول الصحة العامة وأبرزها التوعية بسرطان الثدي، بالإضافة إلى تقديم خصومات مميزة للمرأة على وثائق التأمين المختلفة احتفاءً بدورها المجتمعي.

أما على صعيد تمكين الشباب، فتولي الشركة هذا الملف أولوية كبيرة عبر تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تستهدف تدريب شباب الخريجين داخل قطاعات الشركة المختلفة لتعريف على طبيعة صناعة التأمين وتنمية مهاراتهم التطبيقية ورفع وعيهم التأميني. كما أطلقت الشركة عددًا من البرامج التدريبية لطلاب الجامعات المصرية في تخصصات متنوعة، بهدف إعداد جيل جديد من الكوادر المؤهلة للعمل في القطاع المالي والتأميني.

حدثنا عن أبرز المؤشرات المالية للشركة عن عام 2024 من حيث الأقساط والتعويضات والأرباح والأصول مقابل نفس الفترة من عام 2023؟

خلال عام 2024 حققت شركة مصر للتأمين أداءً متميزًا على مختلف المؤشرات المالية، بما يعكس قوة المركز المالي للشركة، فقد حققت الشركة نموًا ملحوظًا في إجمالي الأقساط لتصل إلى نحو 10.7 مليار جنيه في 2024/12/31 مقارنة بـ 9.9 مليار جنيه في 2023/12/31، بنسبة نمو بلغت نحو 8.4%، مدفوعة بتوسع الشركة في منتجات التأمين الجديدة. كما بلغ إجمالي التعويضات السددة لعملاء الشركة نحو 5.1 مليار جنيه في 2024/12/31 مقابل 4.9 مليار جنيه في 2023/12/31، بما يعكس التزام الشركة الكامل تجاه عملائها.

وواصلت الشركة تعزيز أرباحها التشغيلية وصافي أرباحها لتسجل نحو 4.5 مليار جنيه في 2024/12/31 مقابل 2.9 مليار في 2023/12/31، بزيادة قدرها 55% عن العام الماضي، فضلًا عن ارتفاع إجمالي الأصول إلى نحو 122.6 مليار جنيه، مما يعكس متانة المركز المالي للشركة وريادتها في سوق التأمين المصري.

في حين أن المرحلة المقبلة تستشهد انطلاقًا جديدة تستند إلى ما حقق من نجاحات، مع التركيز على التوسع في خدماتنا، وتعزيز تجربة العميل، ودعم الابتكار في المنتجات التأمينية بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو الشمول التأميني والاستدامة، لحقق الريادة الكاملة على خلال استكمال خطط التطوير المؤسسي وبناء كوادر بشرية قادرة على قيادة التغيير وتحقيق المزيد من الإيجابيات.

**وكم يبلغ عدد فروع الشركة حاليًا وخطط التوسع الجغرافي خلال الفترة المقبلة؟**  
تمتلك شركة مصر للتأمين أكبر شبكة فروع في جمهورية مصر العربية، حيث تضم أكثر من 70 فرعًا منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بما يضمن وصول خدمات الشركة إلى مختلف شرائح العملاء في المدن والمناطق الرئيسية.

وإلى جانب انتشارها المحلي الواسع، توسعت الشركة إقليميًا في عدد من الأسواق العربية من خلال تواجدها في دولة الكويت وقطر، بالإضافة إلى فرع دبي التخصصي في نشاط إعادة التأمين الأورد، وهو ما يعكس حرص الشركة على تعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية الواعدة وبناء علامة تجارية مصرية قوية ومؤثرة على المستوى العربي.

كما تعمل الشركة باستمرار على تطوير أداء فروعها المحلية والخارجية من خلال دراسة احتياجات الأسواق، وتحديث أساليب العمل، وتزويد الفروع بالخدمات والأخبار الفنية اللازمة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء، في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى توسيع قاعدة العملاء وتعزيز ريادة مصر للتأمين في السوق المحلي والإقليمي.

**كم يبلغ حجم رأس المال المدفوع حاليًا؟**  
يبلغ رأس المال المدفوع للشركة حاليًا 10 مليارات جنيه، ويعكس متانة المركز المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه عملائها ودعم خططها التوسعية.

**هل تفكر الشركة في إصدار منتجات أو خدمات جديدة قريبًا أو قامت بذلك مؤخرًا؟**  
أطلقت شركة مصر للتأمين خلال الفترة الماضية مجموعة من الوثائق التأمينية الجديدة التي تعكس حرص الشركة على الابتكار في تصميم المنتجات وتوسيع نطاق الحماية التأمينية لتشمل شرائح جديدة من المجتمع، خاصة في مجال التأمين متناهي الصغر، دعماً لجهود الدولة في تحقيق الشمول المالي والتأميني.

ومن أبرز هذه الوثائق وثيقة «عمل مصر» التي تم إطلاقها بمناسبة الاحتفال بعيد العمال، وتستهدف من الميزة التأمينية لتشمل فئات العمالة المصرية من خلال تغطية تأمينية فعالة ضد مخاطر الحوادث الشخصية والطوارئ الطبية، مع اليات بسيطة ومرنة للتسجيل والإصدار وصرف التعويضات، ويسقط سنوي رمزي يتناسب مع قدرات هذه الفئة. كما أطلقت الشركة وثيقة «أمان مصر» المخصصة لأصحاب الاكتتاب والحالات التجارية، وتوفر لهم حماية تأمينية شاملة ضد مخاطر الحريق، والحوادث الشخصية، واسترداد مصاريف العلاج الطبي، بما يعزز استقرار أنشطتهم التجارية ويقدم لهم مظلة حماية حقيقية بقسط بسيط وميسر.

كذلك أصدرت الشركة وثيقة «عيشة هنية» التي تستهدف حماية الواردات السكنية، خاصة المسجلة ضمن المبادرات القومية للإسكان، حيث توفر تغطية تأمينية شاملة ضد مخاطر الحريق والسطو والحوادث الشخصية، في إطار دور مصر للتأمين الداعم للمشروعات القومية والتنمية الاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى وثيقة «حياة كريمة» للحوادث الشخصية التي أطلقتها الشركة منذ فترة، وتأتي ضمن جهود الشركة لتوسيع تواجدها في سوق الوثائق التأميني، وتطوير حلول تأمينية مبتكرة للفئات الأكثر احتياجًا. وتعد الوثيقة أحد النماذج الناجحة في ربط أهداف التنمية المستدامة بملفسة تطوير المنتجات التأمينية، حيث تمتع بقسط سنوي بسيط يبلغ 100 جنيه فقط، وتوفر تغطية تأمينية تصل إلى 100,000 جنيه تشمل الوفاة والعجز الكلي إلى الجزئي المستديم نتيجة حادث - لا قدر الله - إلى جانب تغطية مصاريف العلاج الطبي والأجهزة التعويضية، ويمكن إصدارها إلكترونيًا بالكامل.

وتمثل هذه الوثائق تحديًا عمليًا لروية مصر للتأمين نحو مرحلة جديدة من التطوير والابتكار، تسعى من خلالها الشركة إلى توسيع نطاق الحماية التأمينية لتشمل جميع فئات المجتمع، ودعم التنمية المستدامة والشمول التأميني، وتمكين الفئات غير المشمولة تأمينيًا من الحصول على حماية مناسبة بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وبناء مجتمع أكثر استقرارًا وعدالة.

**التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي.. إلى أين وصلت مصر للتأمين هذه؟**  
التحول الرقمي والتطوير التكنولوجي أحد المحاور الاستراتيجية التي توليها شركة مصر للتأمين اهتمامًا خاصًا، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

وفي هذا الإطار، عملت الشركة خلال الفترة الماضية على تحديث البنية التكنولوجية بالكامل، سواء على مستوى أنظمة التشغيل الداخلية أو الخدمات الموجهة للعملاء، كما أولت الشركة اهتمامًا كبيرًا بتطوير قنوات التواصل مع العملاء من خلال المنصات الرقمية وتطبيق الهاتف المحمول (Mobile App)، الذي يعد نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات التأمينية، حيث أصبح بإمكان العملاء إصدار بعض الوثائق إلكترونيًا بالكامل من الحاجة إلى زيارة الفروع، ومن أبرز الخدمات

**كشف محمد مهران، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، عن تحقيق الشركة أداءً قوياً ومؤشرات مالية غير مسبوقه خلال عام 2024، حيث واصلت الشركة تعزيز مكانتها كأكبر كيان تأميني في مصر والمنطقة، فقد سجلت الشركة نموًا بنسبة 8.4% في إجمالي الأقساط لتصل إلى 10.7 مليار جنيه، وفقدت الأرباح إلى 122.6 مليار في العام السابق، مع ارتفاع الأصول إلى 122.6 مليار جنيه، ما يعكس متانة المركز المالي وريادة الشركة في سوق التأمين المصري.**

وأضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..

أضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..

أضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..

أضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..

أضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..

أضاف في حوار مع «عالم المال» أن المرحلة المقبلة ستشهد انطلاقًا جديدة تركز على التحول الرقمي والابتكار في المنتجات التأمينية، ودعم أهداف الدولة في تحقيق الشمول المالي والاستدامة، مع التوسع في الفروع داخل مصر وخارجها وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة متغيرات السوق العالمي، مؤكدًا على المستقبل في صناعة التأمين يعتمد على التكنولوجيا كأداة رئيسية لتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتعزيز الشمول التأميني.

كما أشار إلى أن مصر للتأمين، انطلاقًا من تاريخها الممتد لأكثر من تسعين عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني، تواصل ترسيخ دورها كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني من خلال أداء قوي ورؤية طموحة تركز على التطوير المؤسسي والتحول الرقمي والاستدامة. وإلى نص الحوار..



«شرم راندفو» منصة دولية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين أسواق التأمين

خالد عبد الصادق نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة:

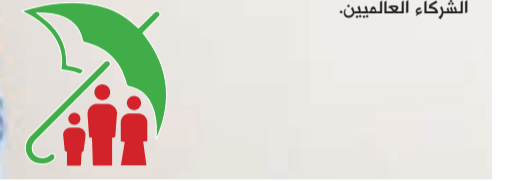
## «المهندس للتأمين» تحقق نموا قويا وتستهدف 1.5 مليار جنيه أقساطا بنهاية العام المالي

التحول الرقمي والأمن السيبراني على رأس أولوياتنا  
شراكات استراتيجية مع أكبر معيدي التأمين عالمياً



استعرض خالد عبد الصادق، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المهندس للتأمين، أداء الشركة خلال العام المالي المنقضي واستراتيجيتها المستقبلية، مؤكداً أن «المهندس للتأمين» حققت نمواً قوياً على مستوى الأقساط والاستثمارات والأرباح، بفضل سياسة اكتتابية منضبطة ورؤية متوازنة تجمع بين التوسع والجودة الفنية.

وفي حوار مع «عالم المال» سلط «عبد الصادق» الضوء على جهود الشركة في التحول الرقمي والأمن السيبراني، ودورها في المسؤولية المجتمعية، مشيراً إلى أن الحصول على تصنيف «AM Best» يعكس قوة المركز المالي وثقة الشركاء العالميين.



مع تدريب فرق العمل بشكل دوري على أنظمة الأمن المعلوماتي، ما دور الشركة في المسؤولية المجتمعية؟

المسؤولية المجتمعية تعد جزءاً أصيلاً من هويتنا المؤسسية، وخلال السنوات الماضية دعمنا العديد من المبادرات في مجالات الصحة والتعليم ودعم ذوي الهمم وتمكين المرأة. وأحد هذه المبادرات توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة بهية لدعم المرأة المصرية ومساندة مرضى سرطان الثدي، حيث قمنا بالتأمين على ميني مستشفي بهية بالكامل في الشيخ زايد مجاناً، إيماناً منا بدور المؤسسة العظيم في تقديم الرعاية الطبية والدعم النفسي للسيدات في جميع أنحاء مصر. كما شاركتنا في مبادرات التمويل الاجتماعي ونقدم رؤية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ما الذي يميز شركة المهندس للتأمين عن غيرها من الشركات في السوق؟

الصادقة والالتزام، نحن لا نبيع وثيقة فقط، بل نقدم وعداً بالحماية والثقة. تاريخ الشركة الممتد منذ عام ١٩٨٠ جعلها اسماً راسخاً في السوق المصري، وسيمتد هذا الالتزام الكامل تجاه العملاء، سواء في التعويضات أو في الدعم الفني والاستشاري، إلى جانب ذلك، فإن قوة شركاءنا، إعادة التأمين الذين نتعامل معهم تمنحنا قدرة استثنائية على تلبية احتياجاتنا في كافة القطاعات.

هل لديكم رؤية خاصة لتطوير العنصر البشري داخل الشركة؟

العنصر البشري هو العمود الفقري لأي نجاح، لذلك نركز على التدريب المستمر وتنمية المهارات في جميع المستويات الوظيفية. لدينا برامج متخصصة في التسويق وخدمة العملاء وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى إتاحة فرص حقيقية للتشابه والتطوير الترتيبي وتولي المسؤوليات. هدفنا أن يكون كل موظف في المهندس سفيراً لقيم الشركة في كل تعامل.

التحول الرقمي أصبح ضرورة لا رهاية. كيف تتعامل «المهندس للتأمين» مع هذا التحول؟

نحن لا نتعامل مع التحول الرقمي كخطوة مرحلية بل كمنهجية متكاملة. استثمرت الشركة بشكل كبير في تطوير بنيتها التكنولوجية، سواء في نظم الإصدار الإلكتروني أو إدارة المطالبات أو التواصل مع العملاء عبر المنصات الرقمية. نعمل أيضاً على إطلاق خدمات جديدة لتبسيط تجربة العميل وتبنيته وسداد أقساطه إلكترونياً بشكل آمن وسهل. هذا التحول لم يعد خياراً، بل هو ركيزة من ركائز الاستدامة والنمو.

الرياسة التي تود توجيهها لعملاء وشركاء المهندس للتأمين؟

رسالتنا بسيطة وواضحة: شركائنا التفتكم نحن نعتز بها، نعدكم أننا سنواصل العمل بجد لتقديم الأوقات، وسنظل كما عهدتمونا شركاء يعتمد على في كل الأوقات. تأميناً بالنسبة لنا ليس مجرد خدمة، بل التزام وشراكة في بناء الأمان والاستقرار.

كيف تبنى دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير سوق التأمين؟

لا يمكن الحديث عن تطور الصناعة دون الإشارة بدور الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، التي قادت خلال الفترة الماضية عملية تطوير وتشريع وتنظيم غير مسبوقة تبنت الهيئة فكرة حديثاً يدعم التحول الرقمي، ويوسع الشمول التأميني، ويعزز الحوكمة، ويهيئ بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار، ونحن في المهندس للتأمين نقدر هذا الدور ونتعاون بشكل كامل مع الهيئة في كل ما يدعم استقرار ونمو السوق.

كيف تقسم المحصلة الأخرى للوعي التأميني التي أطلقتها الهيئة والإحاح؟

المحصولية هي المحرك الأساسي في توثيق الوعي التأميني، ولأنها تتخطى المواطن بلغة بسيطة وتشرح له أهمية التأمين في حياته اليومية. نمون أن الوعي التأميني هو الأساس لتوسيع قاعدة العملاء وتعميق فروع الحماية، ولذا نحرص على المساهمة في هذه الجهود من خلال التواصل المستمر مع الجمهور عبر القنوات الإعلامية المختلفة.

باعتباركم الراعي الإعلامي لمؤتمر شرم راندوف «راندوف ٧»، ما أهمية الإعلام التأميني من وجهة نظركم؟

الإعلام شريك أساسي في تطوير الصناعة، وبدوره في نشر الثقافة التأمينية وتوضيح أهمية التأمين في حياة الأفراد والمؤسسات لا يقل عن دور الشركات نفسها. نحن في المهندس للتأمين نقدر الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام المهني التخصصي، ونوجه كل الشكر والتقدير للصحفيين ورواسيا، والحريرو وسائل الإعلام المختلفة على دعمهم الدائم للقطر ونقلهم للحقائق بمصداقية.

الرعاية الإعلامية لراندوف هذا العام تأتي من إيماننا العميق بأن الوعي هو المدخل الحقيقي للنمو التأميني في مصر. ما تفهمكم واقع صناعة التأمين في مصر ومستقبلها؟

صناعة التأمين المصرية أمامها فرص نمو واعدة للغاية، خاصة مع زيادة الاستثمارات الوطنية والمشروعات القومية الكبرى وإرتقاء الوعي التأميني تدريجياً. القطاع قادر على أن يكون أحد محركات الناتج القومي الإجمالي إذا استثمرت وتبصرة الإصلاح والدعم المؤسسي الحالي من الهيئة والاحاد.

وأنا متفائل جداً بمستقبل الصناعة في ظل التعاون بين جميع الأطراف والكوادر المتميزة العاملة بها.

كيف ترى وضع سوق التأمين المصري حالياً في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية؟

السوق المصري يتشهد بالفعل مرحلة تحول نوعية، سواء على مستوى التشريعات أو في وعي العملاء المتزايد، وباهية التأمين كإداة حماية واستثمار في الوقت ذاته. ورغم التحديات الاقتصادية العالمية، فإن قطاع التأمين في مصر يتمتع بصلاية وثبات بفضل الدعم الكبير من الهيئة العامة للرقابة المالية، والالتزام بالشركات، ومن بيننا المهندسين للتأمين، بتطبيق معايير الحوكمة والاستدامة وتطوير الخدمات الرقمية.

أرى أن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة خصوصاً في التأمينات المتخصصة والتأمينات المرتبطة بالتحول الرقمي والمشروعات القومية.

واكد «عبد الصادق» أن صناعة التأمين المصرية تمتلك فرص نمو كبيرة بدعم من الهيئة العامة للرقابة المالية وجهود الاتحاد المصري للتأمين في رفع الوعي التأميني، معتبراً أن الإعلام وشركاء أساسيين في تعزيز ثقافة التأمين ونشر مفاهيم الحماية والاستقرار داخل المجتمع، وإلى نص الحوار..

كيف تقسم أداء المهندس للتأمين خلال العام المالي المنقضي ٢٠٢٤؟

حققت المهندس للتأمين نتائج مالية قوية ومؤشرات إيجابية على مختلف المستويات، حيث بلغت الأقساط الصادرة لتأمينات الملكية والمسؤوليات خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٤ ٢.٢٢ مليار جنيه مقابل ١.٢ مليار جنيه مقابل ١.٠ مليار جنيه من السنة المالية السابقة، بزيادة قدرها ٢.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٠٠.٣٪، وبلغ رصيد محفظة استثمارات الشركة (تأمينات) ٢٠.٣ مليار جنيه، وبلغت الأقساط المدفوعة ١.٨ مليار جنيه مقابل ١.٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٥٥١.٨٦ مليون جنيه بمعدل نمو ٤٣.٣٪، وهو ما يعكس قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على تحقيق نمو مستدام متوازن بين الإيرادات والأرباح.

وما تقييمك لأداء الشركة إيجابياً خلال النصف الأول من العام؟

حققت الشركة نمواً إيجابياً خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢٥، إذ بلغت الأقساط ٨١٤ مليون جنيه خلال ستة أشهر، وارتفعت الاستثمارات إلى ٢.٢ مليار جنيه، فيما تجاوزت حقوق المساهمين مليار جنيه، وبلغ صافي الأرباح نحو ٩١.٢ مليون جنيه.

تسير المهندس للتأمين بخطة ثابتة ومدروسة تركز على التوازن بين التوسع في محفظة الأعمال والحفاظ على جودة الاكتتاب والاضطراب الفني.

حجم الأقساط المستهدفة خلال العام المالي الجاري؟

تستهدف المهندس للتأمين تحقيق أكثر من ١.٥ مليار جنيه أقساطاً مكتسبة بنهاية العام المالي الحالي، مع الحفاظ على معدلات الربحية والكفاءة التشغيلية التي تتميز بها في السنوات الأخيرة.

كم يبلغ رأس المال المدفوع حالياً؟ وهل هناك نية لزيادة رأس المال المدفوع حالياً؟

يبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٦٥٠ مليون جنيه بعد الزيادة الأخيرة التي أقرتها الجمعية العمومية من ٥٠٠ مليون إلى ٦٥٠ مليون جنيه. وتستهدف المهندس للتأمين مواصلة تعزيز الملاءة المالية بما يتماشى مع متطلبات قانون تنظيم التأمين الجديد ودعم خطط التوسع.

إلى أين وصل عدد فروع الشركة حالياً وهل هناك خطة للتوسع الجغرافي؟

لدينا حالياً نحو ٢٣ فرعاً منتشرة في مختلف محافظات الجمهورية، وتعمل حالياً على خطة توسع مدروسة تستهدف زيادة الانتشار الجغرافي مع التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية والفرص الاقتصادية الواعدة لتحقيق أقصى تغطية تأمينية ممكنة.

وما محددات السياسة الاكتتابية للشركة خلال الفترة المقبلة؟

سياسة المهندس للتأمين الاكتتابية تقوم على الاضطراب الفني والانتقائية المدروسة مع الحفاظ على معدل نمو مستدام. نحرص على التوازن بين التوسع في المحصول السوقي والالتزام بالمعايير الفنية، لأننا نؤمن بأن النمو الحقيقي هو الذي يبني على أسس اكتتابية قوية تضمن الاستمرارية والربحية.

حصلت الشركة على تصنيف ائتماني دولي من AM Best. فما أهمية ذلك؟

تفخر المهندس للتأمين بكونها من الشركات القليلة في السوق المصرية الحاصلة على تصنيف ائتماني دولي من مؤسسة AM Best بدرجة BB عالياً وAAA محلياً بنظره مستقبلية مستقرة.

هذا التصنيف شهادة ثقة في قوة مركزها المالي وكفاءة إدارتها الفنية، كما يعزز مكانتها أمام شركاءنا، إعادة التأمين العالميين ويزيد من جاذبيتها في السوق.

وماذا عن شركاء إعادة التأمين؟

تتعاقد مع نخبة من أفضل معيدي التأمين العالميين ذوي التصنيفات المرتفعة، ولدينا علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة والتعاون، وتوضيح أهمية التأمين في حياة الأفراد والمؤسسات لا يقل عن دور الشركات نفسها.

نحن في المهندس للتأمين نقدر الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام المهني التخصصي، ونوجه كل الشكر والتقدير للصحفيين ورواسيا، والحريرو وسائل الإعلام المختلفة على دعمهم الدائم للقطر ونقلهم للحقائق بمصداقية.

الرعاية الإعلامية لراندوف هذا العام تأتي من إيماننا العميق بأن الوعي هو المدخل الحقيقي للنمو التأميني في مصر. ما تفهمكم واقع صناعة التأمين في مصر ومستقبلها؟

صناعة التأمين المصرية أمامها فرص نمو واعدة للغاية، خاصة مع زيادة الاستثمارات الوطنية والمشروعات القومية الكبرى وإرتقاء الوعي التأميني تدريجياً. القطاع قادر على أن يكون أحد محركات الناتج القومي الإجمالي إذا استثمرت وتبصرة الإصلاح والدعم المؤسسي الحالي من الهيئة والاحاد.

وأنا متفائل جداً بمستقبل الصناعة في ظل التعاون بين جميع الأطراف والكوادر المتميزة العاملة بها.

كيف ترى وضع سوق التأمين المصري حالياً في ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية؟

السوق المصري يتشهد بالفعل مرحلة تحول نوعية، سواء على مستوى التشريعات أو في وعي العملاء المتزايد، وباهية التأمين كإداة حماية واستثمار في الوقت ذاته. ورغم التحديات الاقتصادية العالمية، فإن قطاع التأمين في مصر يتمتع بصلاية وثبات بفضل الدعم الكبير من الهيئة العامة للرقابة المالية، والالتزام بالشركات، ومن بيننا المهندسين للتأمين، بتطبيق معايير الحوكمة والاستدامة وتطوير الخدمات الرقمية.

أرى أن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة خصوصاً في التأمينات المتخصصة والتأمينات المرتبطة بالتحول الرقمي والمشروعات القومية.

علاء الزهيري رئيس اتحاد التأمين والعضو المنتدب لشركة:

## "GIG للتأمين مصر" تسعى إلى تحقيق 5 مليارات جنيه أقساطا بنهاية 2025

ملتقى شرم الشيخ منصة للحوار وتبادل الرؤى محلياً وعالمياً



أكد علاء الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية والعضو المنتدب لشركة جي آي جي للتأمين - مصر، أن السوق مقل على مرحلة تحول نوعية تشمل التوسع الرقمي، وتعزيز الوعي التأميني، وجذب الاستثمارات الأجنبية، في ظل الطفرة التشريعية والتنظيمية التي يشهدها سوق التأمين المصري عقب صدور قانون التأمين الموحد الجديد.

وأوضح الزهيري في حوار مع عالم المال، أن ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين (راندوف ٧) يأتي هذا العام ليعكس ملامح مرحلة جديدة من التطوير والتكامل بين السوقين المحلية والعالمية، لافتاً إلى أن القانون الجديد والتحول الرقمي يمثلان الركيزتين الأساسيتين لنمو القطاع خلال الفترة المقبلة.



المبيعات، وبالتالي يرفع الطلب على التأمينات المرتبطة بالفرض مثل التأمين ضد الحريق أو التأمين على الحياة المرتبط بالقرض.

ويرتبط ذلك أيضاً بانخفاض معدلات التضخم، ما قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على التأمين وانخفاض أسعار قطع غيار السيارات.

وكيف تستعد شركة "جي آي جي" لتقديم حلول تأمينية مرنة تتماشى مع احتياجات الفئات محدودة الدخل في مصر؟

اتخذت الشركة العديد من الخطوات في مجال التطوير التكنولوجي والتسويق الإلكتروني، ووقعت عدة عقود في هذا الإطار مع عدد من الشركات من شركات الوساطة أو العملاء مباشرة.

وتعكف الشركة على دراسة العديد من الفرص المتاحة في هذا المجال، ولديها ثقة كبيرة في أن هذا هو مستقبل صناعة التأمين في مصر، لذلك لا تدخر جهداً في تحقيق أقصى استفادة ممكنة منه في إطار القوانين المنظمة والصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

وماذا عن رخص الإصدار الإلكتروني في الشركة؟

توسيع الشركة في الإصدار الإلكتروني بشكل كبير، إذ تقوم بإصدار ١٠٠ ألف وثيقة تأمين متناهية الصغر شهرياً إلكترونياً، ويتم إرسال هذه الوثائق إلى العملاء، وتحصل الأقساط وتسد التعويضات أيضاً بشكل إلكتروني.

كم يبلغ حجم رأس المال المدفوع حالياً؟ وما خطط زيادته خلال السنوات الثلاث المقبلة؟

يبلغ حجم رأس مال الشركة المدفوع ٦٠٠ مليون جنيه، والمصدر مليار جنيه، ومن المقرر أن تقدم الشركة مقترحاً لمجلس إدارتها بزيادة رأس المال المدفوع إلى ٦٥٠ مليون جنيه.

وكم يبلغ عدد الفروع الجغرافية للشركة؟ وما خطط افتتاح فروع جديدة؟

يبلغ عدد الفروع الجغرافية للشركة ٢٢ فرعاً تغطي معظم أنحاء الجمهورية التي يوجد بها عملاء للشركة.

وتقوم سياسة الشركة في فتح فروع جديدة على دراسة الجدوى التسويقية للمنطقة المستهدفة قبل اتخاذ أي قرار بإنشاء فرع جديد.

ماذا عن التصنيف الائتماني للشركة؟

في مارس الماضي، قامت وكالة Moody's للتصنيف الائتماني برفع تصنيف شركة جي آي جي للتأمين - مصر بمقدار درجتين إلى مستوى "Ba" بدلاً من "B" مع نظرة مستقبلية إيجابية، وأعلنت ذلك رسمياً في بيان أضافته فيه بقوة المركز المالي للشركات العاملة، ووتوافق بشريعية مميزة نتيجة الاستثمار المستمر في التدريب داخل مصر وخارجها.

ومن العرف أن شركة جي آي جي للتأمين مصر امتت مؤخراً بنجاح عملية اندماج مع شركة AIG، وهي أول عملية اندماج من نوعها بين شركات التأمين الخاصة في السوق المصري، ومن شأنها دعم معدلات النمو والربحية المستقبلية للشركة.

وكم يبلغ حجم الأقساط المستهدفة خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٤؟

تستهدف شركة "جي آي جي للتأمين مصر" الوصول بمحفظة أقساطها إلى ٥ مليارات جنيه خلال عام ٢٠٢٥، بعد أن تجاوزت محفظة الأقساط ٢ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر الماضيين، فيما بلغت محفظة استثمارات الشركة نحو ٤.٥ مليار جنيه موزعة على القنوات الاستثمارية المختلفة وفقاً لضوابط الرقابة المالية.

حدثنا عن أبرز جهود الشركة لتعزيز التأمين متناهي الصغر؟

وقعت شركة جي آي جي للتأمين مصر مؤخراً شركة استراتيجياً مع شركة الأهلي كإبنتال للتأمين متناهي الصغر "الأهلي تمكين" - إحدى شركات الأهلي كإبنتال للزراع الاستثماري للبنك الأهلي المصري) - لإطلاق مشروع التأمين متناهي الصغر، بعد اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يساهم في تقديم خدمات التأمين متناهي الصغر لكافة شرائح العملاء بالشركة ويوفر الحماية التأمينية لهم.

هذه الشركة تعد خطوة إيجابية نحو تحقيق أهداف الشرائح في زيادة معدلات انتشار التأمين متناهي الصغر للشرائح الجديدة من العملاء، وبما يدعم خطة تحقيق الشمول المالي والتأميني بمصر وفقاً للوائح هيئة الرقابة المالية، وتتوافق رؤيتنا بتطوير نماذج أعمال مبتكرة تلبى احتياجات المواطنين غير المسجلين بالتغطية التأمينية، وتطلع إلى الاستفادة من شريحة فروع شركة الأهلي تمكين الكبيرة لتوسيع نطاق تغطياتنا التأمينية بكافة محافظات الجمهورية، وبالتكلفة المناسبة لجمهور العملاء خاصة محدودي الدخل.

وأشار إلى أن "جي آي جي" للتأمين تواصل مساهمها التصاعدية محققة أداءً مالياً قوياً، إذ تستهدف الوصول بمحفظة أقساطها إلى ٥ مليارات جنيه خلال ٢٠٢٥، مع خطة لزيادة رأس المال إلى ٦٥٠ مليون جنيه، مؤكداً أن رفع التصنيف الائتماني للشركة من قبل وكالتي Moody's و AM Best يعكس الثقة في قوة مركزها المالي وريادتها في السوق المصرية.

وفي نص الحوار..

في البداية.. كيف ترى انعقاد مؤتمر شرم الشيخ "راندوف ٧" هذا العام؟

تأتي النسخة السابعة للملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين في وقت مهم عقب إصدار قانون التأمين الموحد الجديد وتطلع كافة الجهات في السوق إلى بدء تطبيقه، وخاصة فيما يتعلق بالمواد الخاصة بالتأمينات الإلزامية.

كما تأتي تزامناً مع بدء خطوات التحول الرقمي الذي أقرته الهيئة العامة للرقابة المالية، وتطلع الشركات العاملة في السوق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التأمين، وكذلك إطلاق أكبر حملة وعي تأميني في تاريخ قطاع التأمين المصري برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية وبدعم من صندوق حماية حقوق حملة الوثائق.

ومن هنا تأتي أهمية الملتقى للتعرف على كل ما هو جديد في قطاع التأمين، وخاصة البات التحول الرقمي في الأسواق العالمية التي سيكون حضورها مكثفاً في هذا الملتقى هذا العام، ويعد الملتقى فرصة لتبادل الخبرات والمعلومات بين أطراف السوق المحلي والشركات الدولية المشاركة فيه.

ما أهمية هذا الحدث بالنسبة لسوق التأمين المصري؟

يلعب ملتقى شرم الشيخ دوراً مهماً في تعزيز مكانة مصر إقليمياً وعالمياً، إذ يعد جسراً سنوياً للتواصل والتعاون بين شركات التأمين المصرية وشركات إعادة التأمين وشركات وساطة إعادة التأمين العالمية.

وأصبح الملتقى منتدى لعرض ما يقوم به سوق التأمين المصري من جهود خلال العام، كما يقدم رؤية مستقبلية لخطة العمل في القطاع خلال العام المقبل.

ومن هنا، فإن الأسواق المشاركة في الملتقى تدرس سبل زيادة أرباحها مع السوق المصري، بل وربما تبحث فرص الاستثمار في السوق.

حدثنا عن أبرز الموضوعات على طاولة الملتقى في نسخته السابعة؟

سيتم خلال الملتقى مناقشة العديد من الموضوعات المهمة، يأتي على رأسها الأخطار المرتبطة بالأسواق الناشئة، ومستقبل التأمين، وبناء القدرات للشركات والأفراد، والنظرة المستقبلية لصناعة التأمين، كما سيكون لدينا ضيف شرف من خارج قطاع التأمين سيتناول موضوعاً عالمياً يتم ربطه بتأمينات الحياة والتأمين الطبي.

ويشهد الملتقى سنوياً مناقشات حول تجديد اتفاقيات إعادة التأمين لشركات التأمين المصرية، خاصة التي تنتهي بنهاية ديسمبر من كل عام.

ونظراً لتواجد شركات وساطة إعادة التأمين وكبرى شركات الإعادة العالمية في الملتقى، فقد أصبح يحق منصة لمناقشة هذه الاتفاقيات والحصول على أفضل الشروط لتجديدها، كما يشكل فرصة للمستثمرين الراغبين في التعرف على مستقبل التأمين في مصر ومعدلات النمو السنوية وأوجه التطور المختلفة في السوق.

ما تأثير تراجع التضخم على قطاع التأمين؟

تراجع معدلات التضخم خلال الفترة الماضية سيؤثر إيجابياً في خفض معدلات الخسائر في تأمين السيارات الشامل والتأمين الطبي، كما سيساهم في زيادة قدرة الأفراد على التوفير، وبالتالي الإقبال على شراء وثائق التأمين لهم والأسرهم، ولا سيما في مجال تأمين الحياة والتأمينات الصحية.

وسياوأك ذلك انخفاض في معدلات الفائدة، وهو ما له تأثير مباشر وغير مباشر على سوق التأمين في مصر، وتختلف هذه التأثيرات باختلاف نوع التأمين وطبيعة الشركات العاملة.

وما تأثير انخفاض سعر الفائدة على شركات التأمين؟

يؤثر انخفاض سعر الفائدة على الأفراد والشركات، أما بالنسبة لشركات التأمين فيتمثل التأثير في انخفاض العائد على الاستثمارات، إذ تعتمد هذه الشركات على استثمار أقساط التأمين لتحقيق الأرباح.

وعند انخفاض سعر الفائدة تراجع العوائد من أدوات الاستثمار الآمنة مثل السندات الحكومية، مما يقلل من الأرباح ويدفع الشركات إلى البحث عن أدوات ذات عائد أعلى كالعقارات أو الأسهم، وهو ما يزيد المخاطر.

أما بالنسبة للعملاء، فإن انخفاض الفائدة يقلل من جاذبية الادخار البنكي، مما يدفع البعض إلى اللجوء لمنتجات التأمين متناهي الصغر أو التأمين على الحياة ذات العائد كوسيلة بديلة للادخار.

لذلك فإن انخفاض تكلفة الاقتراض يجعل التمويل أرخص، مما يزيد من

التحول الرقمي  
والذكاء الاصطناعي  
أصبحت المحرك الرئيسي لتطوير الصناعة

قانون التأمين الموحد نقطة تحول تاريخية تدفع الصناعة نحو عصر جديد

اندماج "GIG" و "AIG" يعزز الريادة في سوق التأمين المصرية



محمد حسن فرغلي العضو المنتدب للشركة:

## «قناة السويس للتأمين» حققت 1.4 مليار جنيه أقساط في 9 أشهر

نعمل على نشر الوعي التأميني والوصول إلى الفئات غير المغطاة

خطة طموحة لرفع رأس المال إلى 500 مليون جنيه بنهاية 2025



قال محمد حسن فرغلي، العضو المنتدب لشركة قناة السويس للتأمين، إن شركته تتبنى استراتيجية متوازنة تجمع بين هدفين، أحدهما تحقيق الحصص السوقية والأخر تعظيم الربحية، وتعمل على تطبيق سياسة اكتتابية تقوم على انتقال الأخطار وتسعير جيد، مما ساعدها في اقتناص عدد من المشروعات القومية الكبرى. وأضاف أن الشركة تتمتع بشبكة جغرافية كبيرة تضم ٣٨ فرعاً ومكتباً على مستوى الجمهورية، مما ساعدها في الوصول إلى عملائها أينما كانوا، بجانب العمل على تسهيل إجراءات إصدار الوثائق وتسوية التعويضات عند وقوع الخطر.

وأشار إلى أن وجود قطاع تأميني قوي ومتطور ورقمي وشامل يسهم بفاعلية في دعم الاقتصاد القومي ويعزز الثقة لدى المجتمع، وذلك من خلال تطبيق أنظمة رقمية متكاملة لتبسيط الخدمات التأمينية وتحسين تجربة العملاء وتعزيز الشفافية والحوكمة، بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي التأميني والوصول إلى الفئات غير المغطاة تأمينياً مثل العمالة غير المنظمة والمشروعات الصغيرة.

نمتلك سياسة اكتتابية

لتحقيق التوازن بين الربحية

والحصص السوقية عن طريق

انتقاء الأخطار والتسعير العادل

الأرشفة الرقمية وإدارة

علاقات العملاء أدواتنا لتطوير

الأداء وتحقيق الشفافية

## مصطفى أبو العزم العضو المنتدب للجمعية عضو مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين المصرية: استثمارات الجمعية المصرية للتأمين التعاوني تتجاوز ملياراً جنيه في نهاية أكتوبر 2025

ملتقى شرم الشيخ منصة لتعزيز التعاون مع معيدي التأمين.. وتجديدات قوية مرتقبة في يناير



في ظل ما تشهده سوق التأمين المصرية من تطورات متسارعة وتنام في حجم المنافسة، تواصل الجمعية المصرية للتأمين التعاوني ترسيخ مكانتها كلاعب رئيس في دعم الأنشطة الإنتاجية والتجارية، من خلال أداء مالي متوازن واستراتيجية توسعية طموحة تجمع بين الانضباط الفني، والتنوع الاستثماري، والتحول الرقمي. وبدوره كشف مصطفى أبو العزم، العضو المنتدب للجمعية وعضو مجلس إدارة شركات التأمين المصرية، في حوار مع «عالم المال» عن أبرز ملامح الأداء المالي للنصف الأول من عام ٢٠٢٥، وخطط الجمعية المستقبلية على مستوى الأقساط والاستثمارات ورأس المال، إلى جانب التحول الرقمي واستراتيجية التحول إلى شركة تأمين تجاري خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن الجمعية نجحت في تحقيق نتائج قوية في ظل بيئة اقتصادية مستقرة نسبياً، مدفوعة بسياسات اكتتاب رشيدة، وتنوع في محفظة الاستثمار، وشراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل الكبرى، إلى جانب مضيقها قداماً في تنفيذ خطة التحول الرقمي بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية.



ما أبرز المؤشرات المالية بنهاية يونيو ٢٠٢٥.. ولا سيما حجم الأقساط والتعويضات والاستثمارات والأصول مقارنة بالعام الماضي؟

الجمعية حققت أقساطاً تأمينية بنهاية النصف الأول من ٢٠٢٥ (يناير-يونيو) بقيمة بلغت ٤٢٣ مليون جنيه، مقارنة بـ ٣٨٣ مليون جنيه أقساطاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، مقابل نحو ٢٠٠٢ مليون جنيه في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٣، مما يعكس وتيرة نمو واضحة. وسددت الجمعية تعويضات تجاوزت ١٤٤ مليون جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، منها نحو ١٠٧ ملايين جنيه تخص نشاط الضمان الذي يمثل جزءاً كبيراً من محفظة الجمعية، والمقابل ٩٦.٨ مليون جنيه تعويضات عن الفترة (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤)، ما يعكس ارتفاعاً في النشاط والتعويضات التناسبية مع توسع المحفظة.

كما بلغت محفظة الاستثمار حوالي ١.٨٣٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، وتطورت لتتجاوز ٢.٠٥ مليار جنيه بحلول ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥، نتيجة وضع الجمعية أموالها في أدوات مضمونة كودات وذوون وصناديق استثمار في الأسهم وغيرها.

وكم يبلغ حجم الأقساط المستهدفة خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٥؟

تستهدف الوصول إلى مليار جنيه أقساطاً بنهاية ٢٠٢٥، وهو هدف طموح مدعوم بسلسلة تعاقبات مع جهات تمويل كبرى مثل: «سهل» لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة، و«AUR»، والبنك الأهلي، والبنك الزراعي، وغيرها، علاوة على تجديد عقود كثيرة مع شركاء قائمين. وبالنسبة لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، تظل الاستراتيجية قائمة على ترسيخ هذا الرقم وتحويله إلى قاعدة نمو مستدامة للعام المالي المقبل، مع توقع نمو يتجاوز نسبة الـ ٣٠٪ مقارنة بالعام السابق، بحسب خطة الجمعية.

ما استراتيجيات التطوير والنمو المنتظرة خلال الـ ٥ أعوام المقبلة على مستوى الإكتتاب والاستثمار وإعادة التأمين والهيكلة الإداري؟

الاستراتيجية الخمسية للجمعية مبنية على خمسة محاور أولي: سياسة اكتتاب متحفظة وبنية تقوم على الاستمرار في اكتتاب منضبط (خاصة في مجالات الممتلكات والالتزام والضمان)، مع تحسين معايير الجدارة الائتمانية وتقييم المخاطر الفني والمالي قبل القبول، لضمان جودة المحفظة وتقليل معدلات التعتير.

الثانية: تنوع استثماري وتعظيم العوائد، من خلال زيادة التنوع في محفظة الاستثمارات (أدوات قصيرة ومتوسطة الأجل مضمونة، ودخول صناديق أسهم وصناديق معادن وفق ضوابط الرقابة المالية)، مع هدف ملء للوصول إلى ٣ مليارات جنيه استثمارات بنهاية ٢٠٢٧.

الثالثة: إعادة تأمين مرنة واستراتيجية، عبر توسيع قاعدة معيدي التأمين وتنوع المخاطر جغرافياً وفنياً، والحفاظ على تفاعلات مع معيدين من ذوي الملاءة العالية، ومن خلال المفاوضات ورفع الطاقة الاستيعابية وتحسين شروط إعادة التأمين.

الرابعة: تطوير الهيكل الإداري والكوادر، من خلال الاستثمار في التدريب، ورفع الكفاءة الفنية، وبناء فرق متخصصة في الاكتتاب، وإدارة المخاطر والبيانات والرقمنة.

الخامسة: تنفيذ مخطط تحول الجمعية إلى شركة تأمين تجاري مع هيكل إداري مؤسسية تتناسب مع خطة النمو ومتطلبات قانون التأمين الموحد.

حدثنا عن التطور التكنولوجي والتحول الرقمي بالجمعية والخطة المستهدفة للفترة المقبلة؟

الجمعية قطعت خطوات عملية في الرقمنة، أهمها تنفيذ إجراءات فعالية وفق متطلبات الرقابة المالية مثل ربط البيانات والتأكد من صحة بيانات العميل، بالإضافة إلى حصولنا على الرخصة البنكية لإصدار وثائق التأمين منتهي الصغر إلكترونياً، والتعاقد مع شركاء، تحصيل الإلكتروني مثل «فوري» لتيسير دفع الأقساط وجار تطوير البنية التكنولوجية الداخلية لأنظمة الاكتتاب وإدارة المطالبات وبعض الإدارات الأخرى.

أما على صعيد الخطة المقبلة، فتتضمن إطلاق منصة رقمية متكاملة وتطبيق ذكي بعد تحويل الجمعية إلى شركة تأمين تجاري، وتطبيق منظومة إصدار الكتروني كامل لبعض المنتجات، واتممة معالجة المطالبات، واستخدام أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتسريع تسعير المخاطر وتجربة العميل خلال السنوات الخمس المقبلة.

التحول الرقمي

والتوسع في

«متناهي

الصغر» يقودان

استراتيجية

التأمين التعاوني

حتى 2027

نستهدف مليار

جنيه أقساطاً

بنهاية 2025

واستثمارات بـ3

مليارات في

نهاية 2027

نركز على الفروع

الإلكترونية

لخفض التكاليف

وزيادة الانتشار



وكذلك تطوير منتجات تأمينية متخصصة مثل التأمين متناهي الصغر والتأمين الزراعي والتأمين ضد الكوارث الطبيعية والتأمين الصحي الشامل، فضلاً عن الاستثمار في تدريب الكوادر التأمينية وتأهيلها وفق المعايير العالمية في التحليل والتسويق وخدمة العملاء، إلى جانب تعزيز التعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية واتحاد شركات التأمين المصرية وشركات التأمين لتوحيد الجهود نحو سوق أكثر استقراراً وفعالاً.

وحول حملة الوعي التأميني التي أطلقت مؤخراً، لفت «فرغلي» إلى أنها تهدف إلى زيادة الوعي والمشاركة التأمينية من خلال تغيير الصورة النمطية للتأمين لدى المواطن وإبراز أن التأمين حماية لمواجهة المخاطر وليس تكلفة فقط.

وأكد أنها تعمل على تعزيز الثقة بين الجمهور وشركات التأمين من خلال استخدام شهادات حية من مستفيدين ودفع التعويضات بالفعل، مما من شأنه تحسين المصداقية، كما أنها ترتبط برؤية الدولة لتعزيز الشمول المالي، ما قد يدعم دخول فئات جديدة إلى النظام التأميني ويساعد على دفعها اقتصادياً.

ونوه إلى أن الرقابة المالية وفرت تشريعات لتوزيع الوثائق إلكترونياً واستخدام العقود الرقمية، مما يسهل الوصول ويخفض التكاليف.

وأوضح أن الشركة لديها خطة متكاملة للتحول الرقمي تسعى من خلالها إلى الوصول لتجربة رقمية متميزة للعملاء والموظفين، وبما أننا قناة السويس للتأمين شركة مصرية رائدة متخصصة في مجال التأمين، فقد تم دراسة أكثر من محور يخدم مجال التأمين والريادة والمساهمة في الاقتصاد المصري.

المحور الأول: صناعة التأمين، فصناعة التأمين في السوق المصري بها بعض التحديات والممارسات الخاصة جداً بالسوق المصري وحده وطبيعة المواطن المصري نفسه.

المحور الثاني: مواكبة التطور التكنولوجي السريع والذكاء الاصطناعي والتطور العالمي في صناعة التأمين واستخدام التكنولوجيا في التأمين.

المحور الثالث: التطور التقني والفني للموظفين أنفسهم والوسائط وطريقة التعامل مع العملاء.

وحرصت قناة السويس للتأمين في مقدمة خطتها الرقمية على تقديم تجربة رقمية متميزة للعميل من خلال التعامل مع كل القنوات المتاحة مواقع التواصل الاجتماعي - برامج التواصل والاتصال الحديثة، فقد تم عمل نظام إدارة علاقات العميل حتى يتم متابعة العميل بكل تفاصيله سواء كان العميل محتملاً أو عميلاً حالياً، ومن خلاله يتم متابعة شكاوى العميل، ومتابعة فعاليات العميل وفعاليات الشركة مع العميل، ومتابعة حلولها والتأكد من حلها بطريقة صحيحة وبكفاءة عالية.

وكذلك استخدام علوم البيانات وتحليل البيانات للوقوف على مواطن القوة والضعف في خدماتنا للتعامل حتى نعطي تجربة متميزة له ونحسن صورة صناعة التأمين، مما يساهم في إنعاش الاقتصاد المصري، وكذلك متابعة صرف التعويضات داخلياً بطريقة سريعة ومدروسة تعمل على زيادة ثقة العميل في شركتنا.

وأيضاً استخدام الأرشفة والتخزين الرقمي لكل الحركات والمراسلات سواء الداخلية أو الخارجية حتى تساعدها في الاستخدام الأمثل للإحصائيات واستخدام علوم البيانات، وتطوير موقع الشركة بما يتماشى مع الحدثة وتجربة العميل، وإتاحة الدفع الإلكتروني لوثائق العميل من خلال موقع الشركة. وذكر فرغلي أن الشركة حصلت على تصنيف ائتماني من كبرى وكالات التقييم العالمية (AM Best)، مما يعكس قوة المركز المالي للشركة واستقرارها وقدرتها على المنافسة.

وحول المؤشرات المالية خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥، كشف عن تحقيق الشركة إجمالي أقساط تصل إلى ١.٤ مليار جنيه، وكذلك سددت ٦٩٥ مليون جنيه تعويضات وعملائها، مما يعكس مدى وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه عملائها.

وحول أبرز التعويضات التي سددتها الشركة خلال الفترة الماضية، أشار إلى سداد تعويض بقيمة ٢٠ مليون جنيه لشركة «كايرو إنترناشونال تريدينج» نتيجة حريق في أحد المخازن التابعة لها، كما سددت ٨١ مليون جنيه تعويضاً لشركة ميد كير إيجيبت للأجهزة الطبية والمعمارية والتكنولوجيا الطبية المتطورة نتيجة حادث حريق كلي لخزّن الأخيرة، مما أدى إلى احتراق المخزون به.

وأضاف أن محفظة استثمارات الشركة بلغت ٢.١ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مضيقاً أن رأس مال الشركة الحالي يبلغ ٣٥٠ مليون جنيه، ومن المتوقع الوصول إلى ٥٠٠ مليون جنيه بنهاية العام الحالي.



## بالتزامن مع المبادرة القومية للوعي التأميني «متلايف» تطلق كتاب «السنجاب الثلاثة» لتعليم مفاهيم الادخار والحماية للأطفال بأسلوب قصصي

ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في مصر والمنطقة من حيث الدمج بين التعليم المالي ومفاهيم التأمين في محتوى قصصي موجه للأطفال. وأكدت متلايف أن إطلاق «السنجاب الثلاثة» يعكس التزامها الراسخ بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بمحور الشمول المالي ونشر الثقافة التأمينية. في هذا السياق، أعرب هيثم طاهر، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة متلايف لتأمينات الحياة، عن فخره بإطلاق أول كتاب من نوعه في قطاع التأمين يهدف إلى تثقيف الأطفال ماليا بطريقة ممتعة ومناسبة لأعمارهم، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص الشركة على تعزيز الوعي المالي منذ الصغر.

وأوضح أن مبادرة «السنجاب الثلاثة» تعكس الدور الريادي لمتلايف في نشر الثقافة التأمينية وبناء جيل واع ماليا قادر على اتخاذ قرارات مالية مسؤولة بما يتناسب وإيجابا على استقرار المجتمع وازدهاره الاقتصادي. الاستمرار المالي للأفراد والمتمتعين في المستقبل. ويتزامن إطلاق الكتاب مع الحملة القومية للوعي التأميني تحت شعار «أمن الأول مش هتبدأ من الأول»، استكمالاً لنهج الحملة في نشر ثقافة التأمين منذ الصغر.



وقد تمت كتابة قصة «السنجاب الثلاثة» خصيصاً للأطفال من سن ٥ إلى ٨ سنوات، لتكون مغامرة مليئة بالمرح والفائدة، وتحكي القصة عن أربعة أصدقاء هم: ماهر، شاكرا، ساهر، واليوم الحكمة التي ترافقهم في رحلتهم وتقدم لهم نصائح ذكية تساعدهم على فهم معنى الادخار والحماية والتأمين بطريقة بسيطة وسهلة. ويتيح الكتاب مجاناً للأطفال خلال الفعاليات والمبادرات التعليمية التي تنظمها شركة متلايف حتى يتمكن أكبر عدد من الأطفال من الاستفادة منها بطريقة ممتعة، مما يجعله أداة ترويجية تساعد على غرس قيم الوعي المالي والاستدامة في أذهان الجيل الجديد بطريقة محبة وشيقة.

وتبدأ متلايف لتأمينات الحياة في توزيع نسخ من كتابها الجديد «السنجاب الثلاثة» ضمن سلسلة من الفعاليات والأنشطة الريادية، كما تنظم عرضاً لمسرح العرائس (Marionette Show) بعدة مدارس حيث تم توزيع ٣ آلاف كتاب منذ إطلاق الحملة.

وفي إطار مسؤوليتها المجتمعية، تتوجه متلايف إلى منظمة عزة خير الله لتقديم عرض مسرح عرائس وتوزيع الكتاب مع قوائمها لأطفالها، في مبادرة تهدف إلى الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً وتعزيز الوعي المالي لديهم، مؤكداً على التزام متلايف المتواصل بنشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي التأميني بين الأجيال الجديدة في مختلف فئات المجتمع.

تأمينية رقمية متكاملة، تتيح للعملاء شراء وثيقة التأمين في أقل من ثلاث دقائق كما طورت الشركة نظاماً تقنياً متقدماً (RPA) يُستخدم في عمليات الإصدار، والتحويل، والتعويضات، والتحليل المالي، بما يسهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة التشغيل، والدليل على ذلك إنجاز أكثر من ٧٥٪ من تعويضات السيارات خلال ثلاثة أيام عمل فقط، وهو رقم قياسي يعكس كفاءة الشركة وحرصها على تقديم تجربة استثنائية لعملائها.

كل هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق دون الدعم الكبير من الهيئة العامة للرقابة المالية، التي مهدت الطريق للتأمين الرقمي، من خلال تطوير بيئة تشريعية مرنة، وسن القوانين اللازمة لإطلاق التكنولوجيا المالية، ودعم شركات الخدمات المالية غير المصرفية، وقد اتاحت الهيئة المجال لشركات التأمين لإعادة ابتكار نماذج أعمالها، من خلال تنظيم توزيع وثائق التأمين إلكترونياً عبر الإنترنت، ووضع متطلبات البنية التكنولوجية اللازمة لشركات التأمين، وربط قواعد بياناتها بمنظومة الهيئة، إلى جانب العديد من القرارات الإستراتيجية التي مكنت «ثروة للتأمين» من الاستثمار في التكنولوجيا بثقة، ولولا هذا الدعم، ما كانت هذه القصة لتكتب بهذا الشكل.

وأطلقاً من نجاحاتها المتتالية، تقدم «ثروة للتأمين» بثقة نحو مستقبل أكثر تطوراً، بخطى ثابتة وخطة توسعية طموحة تهدف إلى تنوع المنتجات وتطوير حلول تأمينية مبتكرة، إلى جانب تطوير الأنظمة الرقمية من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يساهم في تحسين تجربة سلسلة توكب للعملاء، كما تعمل الشركة على توسيع نطاق أعمالها في مجال التأمين الطبي، للوصول إلى شريحة أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب بدء التوسع في تقديم خدمات التأمين الطبي للأفراد، وذلك ضمن خطة إستراتيجية واضحة لعام ٢٠٢٦.

وفي سياق هذا التوجه، تدرس «ثروة للتأمين» حالياً تفعيل منصتها الرقمية المتكاملة للعمل إلكترونياً للأفراد والوسطاء، من خلال بوابة إلكترونية متقدمة تم تطويرها وفقاً لاشتراطات الهيئة العامة للرقابة المالية وهي في انتظار الحصول على الموافقة الرسمية من الهيئة، وتواصل الشركة التزامها بتقديم حلول تأمينية مرنة وذكية تواكب متطلبات السوق المصري الحديث.

«ثروة للتأمين» ليست مجرد شركة، بل نموذج مؤسسة بُنيت على رؤية، ونمت بخبرة، وتتحرك نحو الريادة، لتشكل علامة فارقة في صناعة التأمين المصرية، كما تتسمج في مساهماتها مع رؤية مجموعة كونتكت المالية، وتوجهات الهيئة العامة للرقابة المالية نحو التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي.



أحمد خليفة

ديناميكية وتطوراً في قطاع التأمين المصري، وفي عامها الأول فقط، حققت الشركة أرقاماً تاريخية بقيمة ١٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٩، لتعزز إلى ٥٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٢، وهو إنجاز غير مسبوق لشركة واحدة في سوق تنافسي كسوق التأمين المصري، ومع نهاية العام المالي ٢٠٢٤، تضاعف صافي أرباح الشركة بنسبة ٢٧٧٪ ليصل إلى ١٠١٥ مليون جنيه، وارتفعت أصولها إلى ١٠١٩ مليار جنيه.

أما اليوم، وبعد أقل من ست سنوات، تجاوزت الشركة حاجز المليار جنيه أقساطاً تأمينية، في واحدة من كبرى القفزات في تاريخها، خلال أقل من ست سنوات على تأسيسها. وقد أسهم هذا النمو غير المسبوق في مضاعفة قيمتها السوقية لتقترب من حاجز ٢ مليار جنيه مصري، ما يؤكد تسارع نموها غير المسبوق، ومكانتها كأحد اللاعبين الكبار في السوق المصري.

غير أن سر تميز «ثروة للتأمين» لا يكمن في الأرقام فقط، بل في ثقافتها المؤسسية القوية، وفريقها المكون من أكثر من ١٣٠ موظفاً شغوفاً وحماسياً، يخدمون أكثر من ٥٠ ألف عميل من خلال ٨ فروع منتشرة في أنحاء الجمهورية، ويعتمدون على أنظمة ذكية تُنجز المهام في وقت قياسي، وخلال عامها الثالث، وسعت الشركة خدماتها لتشمل التأمين الطبي للشركات، وفي العام الحالي بدأت في التوسع نحو التأمين الطبي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعكس إستراتيجيتها التوسعية الطموحة. أما على صعيد التحول الرقمي، كانت «ثروة للتأمين» سباقة، إذ أصبحت أول شركة في مصر تحصل على رخصة رسمية من الهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار وثائق التأمين على السيارات الجديدة عبر الإنترنت، ومن خلال تطبيقها الذكي، نجحت في تقديم تجربة

في عام ٢٠١٩، ولدت «ثروة للتأمين» كأحد أروع مجموعات كونتكت المالية في مجال التأمينات العامة، بروية طموحة تهدف إلى إحداث تحول جذري في مفهوم التأمين داخل السوق المصري، بعيداً عن الأساليب التقليدية، وتولى قيادة هذا التحول أحمد خليفة، أحد أبرز خبراء التأمين في مصر والمنطقة العربية، مستنداً إلى خبرة تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في قضاياها في كبرى شركات التأمين الإقليمية والعالمية، محققاً من خلالها مزيداً تارة من الرؤية الفنية والقيادة الاستراتيجية. بدأت الرحلة من المقر الرئيسي بالقاهرة بفريق صغير مكون من ١٠ موظفين فقط، وطرحوا الشركة أول منتجاتها عبر هذا الفرع الرئيسي، لتلحق بذلك بدايتها في السوق المصري، وبفضل قيادة إستراتيجية وتفكير غير تقليدي، ركز على تطوير المنتجات التأمينية وتبني التحول الرقمي، سراعاً ما أثبتت الشركة تميزها، وتحولت ثروة للتأمين خلال سنوات قليلة إلى واحدة من أسرع شركات التأمين نمواً في مصر.

وبفضل الخبرة العميقة التي يتمتع بها أحمد خليفة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، والذي يشغل مناصب قيادية في كبرى شركات التأمين المحلية والإقليمية، لا سيما في دول الخليج مثل السعودية والإمارات، استطاعت الشركة أن ترسم مساراً استراتيجياً نحو الريادة في أقل من ست سنوات، وقد أثرت خبراته الواسعة في مجالات الاكتتاب، والتعويضات، وإدارة المخاطر، وإعادة التأمين، والحفاظ المالية، في صياغة إستراتيجية ثروة التي تم بناؤها على أساس قوي إلى جانب ذلك، يشغل خليفة عضوية مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين منذ عام ٢٠٢١، وعضوية مجلس إدارة معهد التأمين المصري، والتعاون مع معهد الملكي البريطاني، وعضوية اللجنة الإدارية لجمعية التأمين بفرع التجارة الأمريكية في مصر (AmCham)، مما يعكس خبرته الواسعة في مجال التأمين المصري والإقليمي.

وأضماً إستراتيجية طموحة مبنية على تنوع المنتجات، والاحتراف، والابتكار الرقمي، تمكن أحمد خليفة، من خلال هذا النجاح، من توسيع حصة الشركة لتشمل ٧٠ منتجاً تأمينياً متنوعاً يُلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء، وتشمل هذه المنتجات: التأمين على النقل البحري، والتأمينات الهندسية، تأمين أساطيل السيارات، والتأمينات المالية، وتأمين المسؤولية، إلى جانب باقة متكاملة من خدمات الأفراد مثل تأمين الحوادث الشخصية، نمط الحياة، المنازل، والسيارات. هذا التنوع البكر يساهم في ترسيخ مكانة «ثروة للتأمين» كواحدة من أكثر الشركات

## تحت مسمى «سلامة جارد» سلامة للتأمين التكافلي مصر تطلق أولى برامجها لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة

أطلقت شركة سلامة للتأمين التكافلي - مصر، التابعة لمجموعة سلامة للتأمين الإماراتية، أولى برامجها التأمينية في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى «سلامة جارد». وكشفت الشركة، عن تفاصيل المنتج الجديد بحضور الإدارة التنفيذية للشركة برئاسة محمد عبد المولى، عضو مجلس الإدارة المنتدب، وقيادات من الشركة، بجانب مشاركة عدد كبير من وسطاء التأمين في السوق المصري من الشركات والأفراد.

وقال محمد عبد المولى، إن «سلامة جارد» هو أول برنامج تأميني تصوره شركة سلامة للتأمين التكافلي - مصر، ويخصص لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن الشركة تولى اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتوافر قاعدة الأعداد الكبيرة بالإضافة إلى توجه الدولة المصرية لدعم هذه النوعية من المشروعات بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، مشيراً إلى أن البرنامج الجديد تم دراسته بعناية وفق الأسس الفنية الواجبة، وتم اعتماده من الهيئة العامة للرقابة المالية، وبدء طرحه في السوق من خلال فروع الشركة المنتشرة على مستوى الجمهورية، وكذلك من خلال وسطاء التأمين سواء أفراداً أو شركات.

وحول مواصفات برنامج «سلامة جارد»، أوضح محمد عبد المولى أن البرنامج يحتوي على تغطيات تأمينية عديدة تم تصميمها لحماية أصول وإيرادات

محمد عبد المولى

حزم تأمينية توفر كل منها مجموعة من التغطيات ويمكن إتاحتها جميعاً للعميل في وقت واحد، لافتاً إلى أن هذه الحزم استهدفت توفير الاحتياجات الحقيقية لأي عميل بالسعر المناسب دون الاحتراف عن مؤشر التسعير المنضبط فنياً.

7th Edition  
FROM 8 TO 10  
NOVEMBER 2025  
Rixos Sharm El Sheikh

الجمعية المصرية للتأمين التعاوني  
Co-Operative Insurance Society, Egypt

عملاؤنا شركاؤنا

من الزود في تأمين الائتمان ومخاطر عدم السداد وتواصل مسيرتها في فروع التأمين الأخرى المرمخ لها من الهيئة العامة للرقابة المالية

تأمينات الحوادث المتنوعة

- تأمين الائتمان ومخاطر عدم السداد
- تأمين الحوادث الشخصية
- تأمين حماية الأسرة ومسكنها
- تأمين المسؤولية المدنية العامة
- تأمين نفوق الماشية
- تأمين أخطار السفر

تأمين الممتلكات ضد مخاطر الحريق والسطو والأخطار الإضافية

أية خسائر تبعية أو غير مباشرة نتجت أو نتجت عن حادث حريق الشغب أو الإضرابات الأهلية أو الإضرابات العمالية

المركز الرئيسي: ١١٥ شارع العباسية - القاهرة ت: ٢٢٦٨٢٤٥٥٩ ف: ٢٢٦٨٤٧١٨٩  
للجمعية فروع بخبري محافظات مصر  
مسجلة تحت رقم (١) لسنة ١٩٩٨ في سجل جمعيات التأمين التعاوني وتخضع لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية  
الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٢/١٥/٢٥

cismain@cisegypt.com.eg www.cisegypt.com.eg